محمد الفزاري

السيطرة على المعلومة

دراسة حول النظام والصحافة في عمان

مواطن

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

السيطرة على المعلومة

دراسة حول النظام والصحافة في عُمان

بالتعاون مع

شبكة مواطن الإعلامية

محمد الفزاري

السيطرة على المعلومة

دراسة حول النظام والصحافة في عُمان

الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى: كانون الثاني/يناير 2021 م - 1442 هـ

ردمك 978-614-01-3133-0

جميع الحقوق محفوظة

توزيع

الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L

facebook.com/ASPArabic
twitter.com/ASPArabic
www.aspbooks.com
asparabic

عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم
هاتف: 786233 – 785108 – 785107 (1-961+)
ص.ب: 13-5574 شوران – بيروت 2050-1102 – لبنان
فاكس: 786230 (1-961+) – البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb
الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة تصويرية أو الكترونية أو ميكانيكية بما فيه التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو بأية وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات، واسترجاعها من دون إذن خطي من الناشر.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل

تصميم الغلاف محمد النادي

التنضيد وفرز الألوان: أبجد غرافيكس، بيروت - هاتف 785107 (9611+)

الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف 786233 (9611+)

الإهداء

إلى

موزة...

"أحن إلى خبز أمي وقهوة أمي"

عمُان...

"هذه الأرض جلد عظمي.. هذه الأرض لي"

المحتويات

افتتاحية 9

شكر وعرفان 27

تمهيد 29

الفصل الأول: مقدمة 31

الفصل الثاني: عرض الأدبيات 37

الفصل الثالث: حرية الصحافة في عُمان – الواقع 51

3.1 فلسفة وسائل الإعلام 52

3.2 التشريعات والقوانين 57

3.3 المجتمع وخارطة وسائل الإعلام 66

الفصل الرابع: حرية الصحافة في عُمان: التحديات 71

4.1 تأثير السيطرة في المعلومة 71

4.2 المقاومة الشعبية 73

خاتمة 83

الملحق 1: المقابلات 91

الملحق 2: خارطة الإعلام العماني 92

الملحق 3: مشاريع إعلامية مستقلة 94

الملحق 4: قانون الجنسية 98

قائمة المصادر والمراجع 99

افتتاحية

عُمان: بين فجوة الاستقرار وحرب السيطرة والصراع على المعلومة(*)

يقول جورج أورويل صاحب رواية مزرعة الحيوان في روايته الديستوبية الأخرى المعنونة بـ "1984" كإحدى فلتاته الإبداعية في أدب الخيال السياسي: "الجماهير لا تثور من تلقاء نفسها أبدًا، كما أنها لا تتمرد أبدًا لمجرد أنها مضطهدة. والواقع هو أن هذه الجماهير لا يمكن حتى أن تصبح مدركة لحقيقة اضطهادها طالما ظل امتلاك معايير للمقارنة غير متاح لها".

تصدق هذه العبارة بنسبة كبيرة جدا لو قورنت بالواقع العماني في عهد السلطان قابوس، الواقع الذي تتشارك فيه جميع المجتمعات التي تعيش تحت وطأة نفس الظروف أهمها وجود سلطات مركزية توتاليتارية طوال عقود قادرة على تقنين

(*) مقالة سابقة للمؤلف نشرها في "شبكة مواطن الإعلامية – المجلة" العدد 26 بتاريخ 23 مايو 2017. المقالة كانت البداية الأولى لاهتمام المؤلف بالقضية التي يناقشها هذا الكتاب. أُدخلت بعض التعديلات على المقالة بما يتناسب وموضوع وتوقيت الكتاب.

مدخلات الوعي الجمعي عن طريق توجيه وتضخيم وتشويه المعلومة وحتى أيضًا حجبها. ولهذا سعت هذه السلطات، عندما أحست أنها بدأت تفقد هذا الدور الشمولي المطلق في السيطرة على المعلومة مع ظهور مواقع التواصل الاجتماعي وفضاء الإنترنت المفتوح، باتباع منهج آخر. لكن لا نستطيع أن نصفه بالجديد قدر ما هو ثوب جديد لغاية قديمة. فتُهْمتا المساس بالنظام العام والتقليل من هيبة الدولة[1] الجاهزتان المغلّفتان عن طريق الأجهزة الأمنية والنيابية ما هما إلا وسيلتا استعادة سيطرة على المعلومة ومسارها.

تدرك هذه السلطات كما أوضح أورويل أن فقدانها السيطرة يعني السماح لتوافر معلومات قد تدفع العقل الجمعي الموجه المستغفل المنوّم بأن يبدأ في امتلاك معاييره الخاصة وعقد المقارنات؛ لتكون المحصلة مع الأيام ارتفاع نسبة الوعي الجمعي، وهذا ما لا تريده، وتخافه السلطة. لأن ارتفاع نسبة الوعي لدى "المواطن" يعني ببساطة إدراكه للواقع وللحقيقة مما سيؤدي إلى زيادة فجوة الاستقرار، وسيجد نفسه تلقائيًّا في صدام مباشر مع السلطة، يبدأ على مستوى المعلومة وقد تنتهي إلى صعيد آخر أكثر حدةً وتطرفًا. وهذا سيربك الاستقرار كما يطلق

(1) Omani Panel Code: Article 126 & 130.

عليه نعوم تشومسكي عندما يصف منتقدًا ركائز علاقة القوى العظمى مع هذه السلطات.

هذه الافتتاحية، عبارة عن مقاربة لصور بانورامية لمشاهد عدة من الواقع العماني توضح مدى السيطرة التي تفرضها السلطة على مسار ونوع المعلومة التي يتلقاها العقل الجمعي بوعي ودون وعي وعلاقتها بفجوة الاستقرار. قد يساعد تسليط الضوء عليها في امتلاك بعض المعايير الدافعة للمقارنة. وأزعم - أو حتى أكاد أجزم - بأنه يخطئ من يعتقد أن بناء وتشكيل الوعي الجمعي الذي قد يولد القوة لقول "لا" قد يأتي مباشرة بعد قراءة مقال أو كتاب أو حتى مشروع فكري فردي، هذا على مستوى الفكرة. أما على مستوى الزمن فهو يحتاج لفترة ليست بالقصيرة بتاتًا تعتمد على عدد التجارب التي يواجهها أي مجتمع وسرعة التعلم منها. وبناء على فلسفة التاريخ الهيجيلية فإن العقل هو من يحكم العالم في نهاية المطاف رغم كل السوء والظلام ومظاهر الفوضى الذي تعيشه البشرية؛ فالتقدم باهظ الثمن جدًّا ويحتاج إلى تراجعات أحيانًا ومواجهة مخاضات لكي يحصل التقدم.

فجوة الاستقرار: بين توقعات الشعب وقدرات الحكومة

هناك دائمًا مستوى قدرات تملكها الحكومة ومستوى توقعات تملكها الشعوب، وكلما زادت هذه الفجوة بين مستوى القدرات وبين مستوى التوقعات زادت فرصة حدوث الثورات وعدم الاستقرار. ويرجع السبب في زيادة الفجوة بشكل مستمر إلى عاملين مهمين: الأول، أن الحكومة تقدم وعودًا مستمرة في تحسين ورفع مستوى معيشة "المواطن" وفي شتى جوانب صميم مسؤوليتها مما يساعد في رفع مستوى التوقعات لدى الشعب، والنتيجة تكون خلاف ذلك. ثانيا، عندما يدرك "بعض" من الشعب مستوى القدرات الحقيقية للدولة، وهي قدرات أكبر مما تعلنه الحكومة عبر أجهزتها، الذي يدفع إلى رفع مستوى توقعاتهم وتأثيرهم في الوسط الاجتماعي بآرائهم مما يؤدي إلى فقدان السلطة سيطرتها على المعلومة.

في سنة 2011 كانت الفجوة في أعلى مستوى لها وهذا ساعد بالتأثر المباشر والسريع بشرارة الربيع العربي آنذاك. ورغم تلك الفجوة الحاصلة قبل الحراك، وكانت ظاهرة العيان، إلا أن الحكومة لم تبادر بتحركات فعالة لإدارة الفجوة قبل الحراك لأسباب أو احتمالات أهمها:

1. ربما لم تكن الأجهزة المسؤولة تدرك حجم تلك

الفجوة وكانت بعيدة كل البعد عن الواقع. وهذا دليل على ضعف الأجهزة في استقراء الواقع.

2. ربما لم تتوقع نهائيا تلك الأجهزة قدرة الشعب على التعبير عن غضبه ميدانيا، وكانت تتكئ على مستوى الخوف الذي زرعته في نفوس "المواطنين" طوال السنوات الأربعين السابقة وأيضًا على مستوى سيطرتها على المعلومة، وهذا أيضًا دليل آخر على ضعف التقدير[1].

بيد أنه بعد الحراك حاولت تلك الأجهزة تدارك الوضع ليكون لصالحها عن طريق لملمة وترتيب أوراقها بطريقة ذكية والتركيز على نقاط القوة التي تملكها الحكومة؛ فنجحت بعمل ردود فعل عن طريق إلقاء مجموعة من بطاقات الرهان ولو لم تكن مدروسة بشكل جيد، إذ ظهر الخلل بعد فترة وجيزة. وهذه طبيعة ردود الفعل بخلاف الفعل "المبادرة". ساعدت تلك البطاقات في تقليص تلك الفجوة، وكان من أهم تلك الخطوات تلبية بعض المطالب المعيشية المؤقتة مثل رفع الرواتب والتوظيف وتقديم وعود لحل بعض مشكلات الشباب مثل توفير صندوق للزواج، الذي لم يرَ النور حتى الآن. في الوقت ذاته

(1) Alhashmi 2013.

تجاهلت السلطة ولم تكترث لبقية المطالب الرئيسة وأهمها مطالب الإصلاح السياسي مثل الدستور التعاقدي/ التوافقي، والفصل التام للسلطات الثلاث، ومنصب رئيس الوزراء، ومحكمة دستورية، وصلاحيات تشريعية ورقابية لمجلس الشورى[1].

أصبح لدى الشعب واقعة قارّة في ذاكرته وهي حراك 2011، والتي تحاول الحكومة بشتى الطرق مسحها من الذاكرة الجمعية باتخاذها مجموعة من الإجراءات مثل إزالة معلم الكرة الأرضية من دوار صحار الذي أصبح رمزا للاحتجاجات/ الاعتصامات. هذه الواقعة مع مزيد من تسليط الضوء يمكن أن تشكل منطلقًا نحو تطوير النقد الموجه للسلطة والذي تتحاور معه السلطة بطرقها المباشرة وغير المباشرة. صور جديدة من الصراع على المعلومة ستنشأ من هذا التكثيف على حراك 2011، ووقائع جديدة يتم ربطها باستمرار مع تفاعلات الحراك الشعبي في 2011.

فكل ما قامت به الحكومة لإدارة تلك الأزمة هو حق مشروع لها، لكن أيضًا "للمواطن" الحق في الشك والتساؤل ورفع مستوى توقعاته ولو أدى ذلك إلى زيادة الفجوة من جديد.

---

(1) Alfazari 2015.

ولو استخدمنا لغة الأجهزة الأمنية، من حق تلك الأجهزة أن تعمل بكل وسائلها السلمية لتوجه نظر الشعب إلى الجزء المملوء من الكأس فقط، لكن أيضًا من حق الشعب بعد النظر إلى الجزء المملوء من الكأس، أن ينظر إلى الجزء الفارغ من الكأس ويتساءل لماذا هو فارغ ويعمل وفق القانون سلميًّا لمعرفة ذلك. فقمة الإيجابية عندما تقارن وتنتقد وتقول الواقع وتذكر الحلول المناسبة إن استطعت، وقمة السلبية عندما تتهرب من الواقع وتزيف الحقائق. السؤال الأهم الآن: ما مستوى حجم فجوة الاستقرار حاليًّا خاصة بعد ما فقد تقريبًا أغلبية الشارع العماني الثقة في القضاء بعد تداعيات قضية جريدة الزمن؟![1].

القانون: بين الواقع وتزوير الحقيقة

في يومٍ ما دخلت في حديث مع طالب جامعي في إحدى جامعات السلطنة الخاصة حول بعض المناهج وطبيعة التدريس وطريقة تعاطي المحاضر مع بعض القضايا السياسية والحقوقية والأسئلة التي ترافقها من قبل الطلاب بشكل عفوي ومنطقي. أتذكر وقتها كيف صرخت به حانقًا: كيف تسمحون

(1) Omani Center for Human Rights 2017.

بـــأن تُســـتغبوا بهـــذه الطريقـــة؟! رد علـــيّ - ولا ألومـــه -: "نريـد أن نتخـرّج". وتحمـل هـذه الإجابـة احتمـالين في المعنـى المقصود:

أولًا، نحن لا نكترث لصحة المعلومة قدر اهتمامنا لحفظ المعلومة وصبها في ورقة الامتحان وضمان الدرجة ثم التخرج. ثانيًا، دخولنا في حوار جاد مع المحاضر قد يعرضنا في البداية لتوبيخ المحاضر عن طريق سجل الدرجات ثم بعد ذلك للمساءلة الإدارية وقد تصل للتحقيق.

ومن ضمن المسائل التي ناقشناها قضية فصل السلطات الثلاث؛ التنفيذية والقضائية والتشريعية من عدمها، وقضية منح الصلاحيات التشريعية والرقابية من عدمها لمجلس الشورى. صحيح أن دور الاستغباء الذي يقوم به المحاضر عن طريق تشويه المعلومة ليس بفعل مستغرب بشكل عام؛ فالسلطة تمارسه بشكل يومي عبر قنواتها وأدواتها في استغباء مهين "للمواطن"؛ بيد أن يمتد هذا الاستغباء والاستخفاف للمؤسسات التعليمية وفي كليات القانون - نعم، يدرس الطالب في كلية تدرّسه القانون والحقوق، ويا للسخرية - لهي مهزلة كبرى. مع العلم أن القضيتين لا يوجد لبس في جوهر حقيقتهما ومع هذا تمارس السلطة بجاحتها في الضحك على الذقون.

لو بدأنا في مسألة فصل السلطات، كيف نقول إن هناك فصلًا بينها والسلطان(*) هو رئيس أعلى سلطة تنفيذية كرئيس مجلس الوزراء، وهو نفسه رئيس أعلى سلطة قضائية كرئيس المجلس الأعلى للقضاء، وهو نفسه رئيس أعلى سلطة تشريعية كرئيس مجلس عمان! هذا لو تناسينا المناصب الأخرى بين وزير ورئيس مجلس أعلى. أين الفصل ولماذا لا تسمون الأشياء بمسمياتها وحقيقتها؟!

السلطة التشريعية:

هل يملك مجلس عمان هذه السلطة؟ ووصفتها بالسلطة لأن هذا هو جوهر وجود الصلاحية من عدمه. وحسب الموسوعة العربية "السلطة التشريعية تقترح القوانين وتقرها، وقد تشاركها في عملية اقتراح القوانين السلطة التنفيذية (الحكومة)، ولكن عملية التصويت على مشروع القانون لإقراره، تدخل ضمن اختصاص السلطة التشريعية وحدها، لا تشاطرها فيها سلطة أخرى من حيث المبدأ، ولكن بعد سن القانون تتولى السلطة التنفيذية مهمة التصديق عليه، وإصداره ونشره". وهذا بخلاف ما نص عليه النظام الأساسي للدولة كما سنلاحظ الآن.

(*) أُجريت الدراسة في فترة حكم السلطان قابوس، وعلى ما يبدو فإن خلَفه السلطان هيثم يمضي في الطريق نفسه من احتكار السلطات في يده.

- المادة (58) مكررًا (35): "تُحال مشروعات القوانين التي تعدها الحكومة إلى مجلس عمان لإقرارها أو تعديلها ثم رفعها مباشرة إلى جلالة السلطان لإصدارها. وفي حال إجراء تعديلات من قبل مجلس عمان على مشروع القانون يكون لجلالة السلطان رده إلى المجلس لإعادة النظر في تلك التعديلات ثم رفعه ثانية إلى جلالة السلطان".
- المادة مادة (58) مكررًا (36): "لمجلس عمان اقتراح مشروعات قوانين وإحالتها إلى الحكومة لدراستها ثم إعادتها إلى المجلس، وتتبع بشأن إقرارها أو تعديلها وإصدارها ذات الإجراءات المنصوص عليها في المادة (58) مكررًا (35)".

نلاحظ بشكل واضح وصريح أن المشرع وصاحب القرار النهائي هو السلطان. وليس هذا فقط؛ ففي المادة (58) مكررًا (39): "لجلالة السلطان إصدار مراسيم سلطانية لها قوة القانون فيما بين أدوار انعقاد مجلس عمان وخلال فترة حل مجلس الشورى وتوقف جلسات مجلس الدولة". يحق للسلطان إصدار تشريعات كيفما شاء في الحالات التي أشارت إليها المادة.

وأخيـرًا ولـيس آخـرًا المـادة (58) مكـررًا (40): "تُحـال مشروعات خطط التنمية والميزانية السنوية للدولة من مجلس الوزراء إلى مجلس الشورى لمناقشتها وإبداء توصياته بشأنها خلال شهر على الأكثر من تاريخ الإحالة إليه ثم إحالتها إلى مجلس الدولة لمناقشتها وإبداء توصياته بشأنها خلال خمسة عشر يومًا على الأكثر من تاريخ الإحالة إليه، وعلى رئيس مجلس الدولة إعادتها إلى مجلس الوزراء مشفوعة بتوصيات المجلسين، وعلى مجلس الوزراء إخطار المجلسين بما لم يتم الأخذ به من توصياتهما في هذا الشأن مع ذكر الأسباب".

تشير هذه المادة أيضًا بشكل واضح - ومضحك - إلى أنه: يا مجلس عمان، بشقيه مجلس الشورى والدولة، كل مقترحاتكم وتعديلاتكم حول مشروعات خطط التنمية والميزانية السنوية للدولة يستطيع السلطان ومجلس وزرائه رميها في أقرب سلة مهملات!

السلطة الرقابية:

ما حقيقة وجود هذه الصلاحية؟

- المادة (58) مكررًا (43): "يجوز بناء على طلب موقع من خمسة عشر عضوًا على الأقل من أعضاء مجلس الشورى استجواب أي من وزراء الخدمات في الأمور

المتعلقة بتجاوز صلاحياتهم بالمخالفة للقانون، ومناقشة ذلك من قبل المجلس ورفع نتيجة ما يتوصل إليه في هذا الشأن إلى جلالة السلطان".

نصت المادة على صلاحية الأعضاء في استجواب وزراء الخدمات فقط، وهنا الإشكالية في حقيقة وجود صلاحية الرقابة أصلًا. أو لنقل صلاحية خجولة لا ترقى لمستوى التصريح بحقيقة وجود السلطة الرقابية. وهذا يعني أن السلطان لا يمكن أن يحاسب لا بصفته رئيس الوزراء ولا بصفته وزيرًا للمالية والدفاع والخارجية، إذ إن ذاته مصونة كما نص عليه النظام الأساسي، والوزارات التي يترأسها لا تدخل ضمن نطاق الوزارات الخدمية.

الإشكالية الأخرى أن النظام الأساسي نسي، أو تناسى متجاهلًا، وفي النهاية سنصل للنتيجة نفسها، تحديد ما هي الوزارات الخدمية وما هي الأخرى وما صفتها. وهذا ما لعبت عليه السلطة فيما بعد عندما رفع 43 عضوًا في الفترة السابقة رسالة طلب استجواب إلى رئيس مجلس الشورى لاستجواب وزير النفط والغاز، جاء الرد من مجلس الوزراء أن هذه الوزارة تدخل في إطار الوزارات السيادية! وقد صرح عضو مجلس الشورى توفيق اللواتي في حسابه عبر تويتر بعد رد مجلس

الوزراء: "السؤال ما هي الوزارات الخدمية؟ هذه نقطة خلاف، فحين تقدم أكثر من نصف أعضاء المجلس بطلب استجواب وزير النفط والغاز كان الرد من مجلس الوزراء أن وزارة النفط والغاز من الوزارات السيادية"[1].

الأنكى من ذلك، أن طلب استجواب وزيرة التعليم العالي حينها قدمه 16 عضوًا وانتهى بشكل درامي وغريب لا يعلم حتى الأعضاء أنفسهم ماذا حدث. وحتى لو افترضنا أنه تم الإجماع بالأغلبية من الأعضاء في حجب الثقة عن أحد وزراء الخدمات، هل بيدهم القرار لتنفيذه؟ المادة (58) مكررًا (43) تقول "لا" والقرار يرجع أيضًا للسلطان فقط.

قد يحاول بعضهم التبرير بأن الصلاحيات يجب أن تُمنح بالتدريج أو أن الشعب غير واعٍ لتحمل الصلاحيات، وهذا لا يعنيني الآن - لأنه محور آخر - قدر ما يهمني هذا السؤال:

لماذا لا تسمون الأشياء بمسمياتها وحقيقتها، لماذا تشوهون المعلومة؟!

والحقيقة بكل بساطة هي أنه قبل تعديلات سنة 2011 كانت لا توجد أي مادة في النظام الأساسي تنص على وجوب تمرير أي مسودة مشروع قانون على مجلس عمان، والآن توجد. بالإضافة

(1) Albalad Newspaper 2012.

إلى حق 15 عضوًا في استجواب وزير خدمات، فقط. وحتى هذه الأخيرة نضع تحتها ألف خط.

الحاكم.. بين النقد والتقديس

"كلنا ندعي أننا نحب الحق ونريد نصرته من صميم قلوبنا، ولكننا في الواقع لا نحب إلا ذلك الحق الشعري الذي نلهج به دون أن نعرف حدوده في الحياة العملية. أما الحق الصارم الذي يهدد مصالحنا فنحن أبعد الناس عنه." من العبارات التي ترسخت في رأسي بعد قراءتي كتاب "مهزلة العقل البشري" للمفكر وعالم الاجتماع علي الوردي رغم مرور على الأقل ثلاث سنوات، وهذا من النادر أن يحدث عند شخص مثلي ابتلي بضعف الذاكرة. بيد أن واقعية العبارة هي من فرضت نفسها بالقوة وقاومت امتصاص الثقوب السوداء لذاكرتي - وما أكثرها! -. كيف سأنسى العبارة ولو أردت أن أتناسى وأنا أشاهد حجم التناقض الذي يعيشه "البعض" في منهجية النقد التي يتبعونها؟! وأعني بالبعض هنا "المواطن" المُغَيِّب والمُغَيَّب.

هل يعقل أن ننتقد مسؤولًا ما على تقصير معين في أدائه كمسؤول في الدولة، ثم نجد الشخص ذاته يقدس ويبارك ويهلل لمسؤول آخر في الدولة من دون أن يوجه له أو يفكر أن يوجه له

أي انتقاد على أدائه في قضية معينة في يوم ما. مع العلم أن المسؤول الذي يقدسه يتحمل الوزر الأكبر، أو المساوي منطقيًّا وأخلاقيًّا، لأن الأخير هو المسؤول الأول وهو من عينه وهو من يقيله. فما بالك لو كان هذا المسؤول "المقدس" هو الحاكم الذي يسيطر على جميع مفاصل الدولة كونه القائد الأعلى للقوات المسلحة وجميع سلطاتها الثلاث وكل مجالسها العليا وأهم وزاراتها؟!

الاحترام لا يعني التقديس، والانتقاد لا يعني عدم الاحترام، وكل مسؤول في الدولة مهما قدم للوطن يبقى مواطنًا كغيره وإنسانًا قبل ذلك، غير معصوم عن الخطأ وغير مرفوع عنه وغير منزّه عن الانتقاد. هذا واجبه كموظف في الدولة وليس كرمًا ولا تكرمًا، بل حق للوطن والمواطن. وقد لا يدرك غير العماني ما أعنيه، لأن الكلمات أحيانا تقف عاجزة عن التوصيف بشكل دقيق للوضع القائم. الحاكم في عمان هو إله الخير فقط، وكل إله سواه هو إله الشر وكل عيبة ونقيصة.

يقول أفلاطون: "نحن مجانين إذا لم نستطع أن نفكر، ومتعصبون إذا لم نرد أن نفكر، وعبيد إذا لم نجرؤ أن نفكر". لكن في الواقع، التفكير يسبقه نقد ويرافقه نقد وينتهي بالنقد، لكن كل سلطة شمولية مطلقة عن طريق سيطرتها الكلية على المعلومة عن

طريق أدواتها ووسائلها كالإعلام وأجهزة المخابرات ومساندة وعاظها ومثقفيها، استطاعت بكل جدارة تطبيق النظرية المكارثية وشيطنة كل نزعة إصلاحية وكل دعوة هدفها التغيير في أذهان الناس. حتى أصبح مفهوم النقد لدى الكثير، ما هو إلا دعوات تخريبية مدعومة من منظمات مشبوهة. ولكن إذا حصل النقد ووجد طريقه وفرصته، جاء للأسف في الغالب مشوهًا ومقلوبًا ومفتقرًا للمنطق ولا تؤطره المبادئ.

كلما ساد الرأي الواحد باسم الوطنية اضمحل العقل ونُهب الوطن، وكلما تعددت الآراء وتنوعت الأفكار تحررت النفوس وازدهر الوطن. ومن كان جزءًا من المشكلة لا يمكن أن توكل له مهمة حلها.

***

لأهمية هذه القضية كنت مصرًّا على دراستها بشكل أكاديمي منذ فترة طويلة، وفي أول فرصة أُتيحت لي فعلًا هذا ما قمت به. هذا الكتاب يستند إلى أطروحة علمية قمت بها في مرحلة الماجستير، كأحد المتطلبات لنيل شهادة الماجستير في برنامج سياسات الشرق الأوسط، جامعة لندن - سواس. ولأن الأطروحة حصلت على درجة الامتياز، ولأن هدفي الرئيس في

نهاية الأمر هو القارئ العربي، وبالتحديد القارئ العماني، ارتأيت أن أترجم الأطروحة إلى العربية. وهنا أود أن أشير كذلك إلى نقطة مهمة، وهي عامل الزمن المتعلق بتوقيت الأطروحة. تم البدء والانتهاء من الأطروحة في فترة حكم السلطان قابوس، ولهذا كل ما سيأتي في الكتاب لا يتحدث إلا عن تلك الفترة. بيد أن هذا لا يعني بالضرورة كذلك أن الواقع قد تغير فيما بعد.

1 مايو 2020

لندن

شكر وعرفان

قدّمت لي مشرفتي على رسالة الماجستير الدكتورة رفيف زيادة، التي كانت خبراتها قيّمة للغاية في تأصيل موضوع ومنهجية هذه الدراسة، الكثير من الدعم والمساعدة خلال فترة البحث، ولم تتأخر في إعطاء النصيحة التي كنت أحتاجها. شكرًا لك.

أود أن أشكر أيضًا جميع من كانوا جزءًا من المقابلات التي اعتمدت عليها في منهجية هذه الدراسة. شكرًا لكم على وقتكم.

تمهيد

تناقش هذه الدراسة فرضية أن مستوى وشكل السيطرة على الإعلام في سلطنة عمان يرتبط ارتباطًا وثيقًا بطبيعة المنظومة السياسية الحاكمة في الدولة. وتهدف الرسالة إلى دراسة "نظام الحكم" العُماني وعلاقته بالسيطرة على المعلومة في وسائل الإعلام العُمانية، ونتائج هذه السيطرة على الوعي السياسي والتعبئة السياسية في البلاد.

تستعرض الرسالة أدبيات مهتمة بالسياسة والإعلام بكلتا اللغتين العربية والإنجليزية، مُستندةً إلى تحليل وسائل إعلام عُمانية ومقابلات تمت مع (أربعة عشر) مثقفًا، عمانيًّا وغير عماني، ممن هم على دراية بشؤون السلطنة، وكذلك مع متخصصين في الإعلام والسياسة العُمانية.

وقد عكس توصيف النظام العماني في ردود من تمت مقابلتهم، الطرائق التي يوصف بها النظام في الأدبيات الحالية، كدولة استبدادية. كما تطرح هذه الدراسة من خلال القانون العماني والنظريات المتاحة وكذلك إجابات من تمت مقابلتهم

مقاربة حول الطريقة المثلى في فهم "نظام الحكم" على أنه نظام شمولي مطلق يسيطر بشكل كامل على المؤسسات الإعلامية ويحجّم الوصول إلى المعلومة. كما يستعرض هذا العمل أيضًا كيف أن هذه السيطرة قادت إلى ظهور مشاريع مستقلة كنوعٍ من أنواع المقاومة.

مقدمة

تؤدي وسائل الإعلام دورًا بالغ الأهمية في التأثير في السياسة المعاصرة، والمجتمع، والثقافة. الأمر الذي يترتب عليه حرص المنظومات السياسية حول العالم أجمع على التحكم بوسائل الإعلام بطرق شتى لخدمة أجندات أنظمة الحكم. هذه الدراسة تحاجّ في أنه يُمكن بوضوح ملاحظة أن مستوى وشكل السيطرة على وسائل الإعلام يرتبط ارتباطًا مباشرًا بنظام الحكم لأي دولة.

كدراسة حالة، تقدم هذه الأطروحة مقاربة حول النظام السياسي العُماني وعلاقته بالسيطرة على المعلومة في الإعلام العُماني وتداعيات هذه السيطرة على الوعي والتعبئة السياسية في البلد.

يستخدم هذا العمل مصطلح (نظام الحكم political regime)(*) بدلًا من (المنظومة السياسية political

(*) Political Regime: أول استخدام تاريخي لمصطلح "نظام" ارتبط بالثورة الفرنسية ، حيث جاء مصطلح "نظام" للإشارة إلى الملكية المطلقة في مقابل الشرعية الانتخابية للديمقراطية، أي سيادة الشعب. في منطقتنا العربية؛ فقد تم استخدام المصطلح للإشارة إلى المالك الفرد للنظام. على سبيل المثال: نحن نتحدث عن نظام بن علي، ونظام مبارك، ونظام القذافي، ونظام الأسد، وما إلى ذلك (الأشقر، 2017).

system) أو الحكومة أو الدولة للإشارة إلى السلطة الفعلية في عمان. وهذا قرار واعٍ من الباحث؛ إذ يعتقد أن مصطلح "نظام" هو الوصف الأكثر دقة لسلطة السلطان قابوس، الذي يمثل الدولة بكل ما تعنيه الكلمة. إذ يسيطر نظام الحكم حكم قابوس سيطرة كاملة على المنظومة السياسية والحكومة.

الأدبيات الحالية، تتحدث عن المنظومة السياسية العمانية، أو الدولة، وتصفها بأنها منظومة أو دولة استبدادية. بيد أنه من خلال الدراسة الدقيقة لسيطرة الدولة على المعلومة، يقترح هذا البحث استخدام مصطلح (نظام الحكم political regime) الذي يتضمن شكلًا استبداديًّا (وهو شكل يسعى إلى امتلاك السلطة السياسية فقط، وشكلًا آخر، أكثر تطرفًا، وهو الشكل الشمولي (وهو شكل يسعى إلى السيطرة على كل مؤسسات الدولة وجميع أشكال الحياة العامة). وعليه، فأفضل وصف للمنظومة السياسية العمانية أنها نظام حكم شمولي مطلق. نظم الحكم الشمولية المطلقة تحاول توسعة سلطتها ليس فقط عبر القانون، بل إلى ما هو أبعد من ذلك من خلال السيطرة الأيديولوجية في سعي منها للسيطرة على جميع جوانب الحياة الشخصية والعامة

لمواطنيها بأي طريقة ممكنة[1]، وهذا ما يسعى إليه نظام الحكم العُماني. وبالتالي لا يمكن اعتباره مستبدًّا فحسب.

تعد حرية التعبير في عمان مقيدة بشدة، كما تعد الرقابة على الصحافة أحد أهم الأساليب التي يستخدمها النظام لتحقيق أجندته. إذ تخضع وسائل الإعلام في عُمان، بمختلف أشكالها، للسيطرة التامة من قبل نظام الحكم. وحجج مثل (political correctness الصوابية السياسية/ الحكومة الرشيدة، القيادة الحكيمة) و(cultural sensitivities الحساسيات الثقافية/ الخصوصية العمانية، المصلحة العامة) تستخدم كمسوغ لقيام نظام الحكم بتعديل، وحجب، وحذف المحتوى الصحفي/ الإعلامي بانتظام. والسردية الرسمية لنظام الحكم، التي تصوّر السلطان قابوس بأنه مُصلِحٌ له رؤية ثاقبة، تؤكد بشكل بارز أنه من غير المقبول الانحراف عن وجهة النظر هذه، والتشكيك في "حكمة" السلطان.

وغالبًا ما تحجب المعلومات، وحتى الحقائق التي من الممكن التحقق منها تُحرّف وتشوه بما يتماشى مع أجندة نظام الحكم. والأشخاص الذين ينتقدون الوضع الراهن أو يعارضون نظام الحكم تتم ممارسة التمييز

(1) Curtis 1979; Arendt 1958, new ed. 1966.

ضدهم ويوصمون بأنهم غير وطنيين وفاقدون للمصداقية. هذه القيود تؤثر بالتأكيد في الأطر المرجعية والميولات الأيديولوجية للساكنين/ الرعية(*).

هناك العديد من الدراسات الرائدة المهتمة بعمان الحديثة سلطت الضوء على سيطرة الدولة على المعلومة بشكل عابر؛ إلا أنه، وحتى الآن، لا توجد هناك دراسات متعمقة حول السيطرة على المعلومة في الإعلام العُماني. يهدف هذا العمل لسد هذه الفجوة من خلال دراسة آثار هذه السيطرة في الوعي السياسي، والتعبئة السياسية في البلد.

يقود هذه الدراسة إطاران نظريان يعتمدان على نظريات سائدة في السياسة والإعلام. البحث سيدرس السيطرة على المعلومة باعتبارها أحد مظاهر الدولة الشمولية المطلقة. ويفترض الباحث أن هناك أشكالًا مختلفة للسيطرة على المعلومة في عُمان مثل التعليم والمجال العام، ومع ذلك سيقتصر هذا البحث على دراسة حالة وسائل الإعلام في عُمان.

(*) ساكن/ ساكنين أو الرعية: يميل الباحث إلى استخدام مصطلحي ساكنين أو رعية بدل "مواطنين" لأن شروط المواطنة غير متحققة في الدولة المعنية.

يستند هذا البحث إلى مراجعة أدبيات باللغتين العربية والإنجليزية تدور حول النظريات السياسية والإعلامية. كذلك يستند إلى مقابلات شبه منظمة، ومقتطفات صحفية، استُخدمت لجمع بيانات نوعية ونصية مركزة. شجعت الأسئلة ذات النهايات المفتوحة الأشخاص الذين تمت مقابلتهم للحديث بحرية، كما ساعدت أيضًا الباحث في التأكد من أن تساؤلات محددة تمت معالجتها[1].

حدثت المقابلات في الفترة من 1 يوليو 2019 وحتى 14 يوليو من العام نفسه، وأُجريت مع (14) مثقفًا عمانيًّا وغير عماني، ممن كانوا على دراية تامة بعُمان، ومتخصصين في الإعلام والسياسة من المقيمين داخل وخارج عُمان. أُجريت المقابلات عبر البريد الإلكتروني، وأسئلة المقابلة احتوت على مجموعة من الأسئلة المفتوحة. ولضمان سلامة من تمت مقابلتهم، حُجبت جميع معلوماتهم الشخصية من الدراسة، عدا تخصصاتهم، التي اعتبرها الباحث مهمة للقارئ. انظر (الملحق 1).

هنالك أوجه قصور في هذه الدراسة؛ فبجانب محدودية وقت الدراسة وتوفر المصادر، كان التواصل مع العينة والحصول

(1) Gill 2008.

على إجاباتهم أكثر صعوبة بسبب حساسية الموضوع وحساسية الوضع السياسي للباحث. فضلًا عن ذلك، من المهم أن نذكر هنا، أن الباحث كان يستحيل عليه زيارة عمان نظرًا لأنه مواطن عماني يعيش في المملكة المتحدة كلاجئ سياسي.

الفصل التالي يستعرض النظريات ذات الصلة ويبرر دراسة عمان كدولة شمولية مطلقة. والفصل الثالث يدرس السيطرة الكاملة لنظام الحكم الشمولي المطلق على وسائل الإعلام؛ إذ يبحث في الموضوعات الموجودة في وسائل الإعلام المتاحة سواء تلك التي حظيت بموافقة النظام أو خضعت للرقابة. كما يستعرض القوانين والتشريعات التي وضعها نظام الحكم من أجل شرعنة السيطرة على المعلومة في المؤسسات الصحفية والفضاء العام. أما الفصل الرابع فيحلل الأثر الاجتماعي والسياسي لهذه السيطرة، كذلك يحلل التحديات التي تواجه سيطرة النظام على المعلومة. لأنه، وبرغم قيود النظام على حرية التعبير وسيطرته على الصحافة، توجد هناك عدة جهود فردية ومشتركة لتقويض وإنهاء هذه السيطرة نهائيًا. وأخيرًا، يختتم الفصل الخامس هذه الورقة البحثية بمناقشة نتائج هذه الدراسة ووضع توصيات لدراسات مستقبلية.

عرض الأدبيات

هـذه الأطروحـة تبـدأ بشـرح لمـاذا يجـب أن يقـدم مفهـوم "الشمولية المطلقة" ويؤخذ بعين الاعتبار، ثـم تحلـل الخصـائص الأساسية لنظام الحكم الشمولي المطلق الحـالي في عمـان، وبنـاءً على ذلك، تصدر حكمًا أوليًا بناء على هذا الإطار. يعتقد الباحث أن هـذا الإطـار يمكـن اعتبـاره "نظـام حكـم شـموليًّا مطلقًـا" لأنـه يختلف عن نمـوذج الحكـم الاستبدادي رغـم وجـود الكثيـر مـن القواسم المشتركة بينهما.

تعد الاستبدادية شكلًا مـن أشـكال الحكـم يشـير إلـى سـلطة حكوميـة تعسـفية. هنـاك عـدة خصـائص شـائعة تتميـز بهـا الـدول الاستبدادية، أهمهـا: تنفيـذ الطاعـة لسـلطة مركزيـة علـى حسـاب الحريـات الشخصـية، وضـعف سـيادة القـانون، وتقـويض القـيم والمبادئ الدستورية. ويُمكـن تمييـز مـواطن الضـعف في الحكـم الاستبدادي بعـدة مؤشـرات منهـا: غيـاب أو ضـعف المؤسسـات الديمقراطية، ومحدودية التعددية السياسية، وقمع المنظمات غير الحكوميـة، وغيـاب أو نقـص الضـوابط الدسـتورية، وإنكـار أو

ضعف الحقوق الأساسية[1].

الحكم الاستبدادي هو نوع من أنواع الحكم يتميز بمركزية قوية مع حريات سياسية محدودة، وإن وجدت هناك حريات فردية فإنها تكون تابعة للدولة. لا توجد في هذا النوع من أنواع الحكم مسؤولية دستورية أو حكم نزيه للقانون، وتتركز السلطة في يد شخص واحد[2]. "الدولة الاستبدادية [...] لا تهتم سوى بالسلطة السياسية، وطالما لم يتم التنازع عليها فإنها تمنح المجتمع درجة معينة من الحرية". الحكم الاستبدادي "لا يسعى لتغيير العالم والطبيعة البشرية"[3].

من ناحية أخرى، فإن الدولة الشمولية المطلقة لا تعترف بأي حدود لسلطتها في أي مجال من مجالات الحياة العامة أو الخاصة[4]. الشمولية المطلقة هي مفهوم سياسي يصف أسلوب حكم معين، وتتمثل مميزاته الرئيسية في حظر أحزاب المعارضة، وتقييد الحريات الفردية، وممارسة مستوى عالٍ جدًّا من السيطرة على الحياة العامة والخاصة، بما في ذلك الفن والتعليم والعلوم وحتى أخلاق المواطنين. وهي أكثر أشكال الاستبداد تطرفًا، إذ

---

(1) Linz 2001.

(2) Sekiguchi 2010.

(3) Cinpoes 2010.

(4) Conquest 2001.

تتركز جميع القوى في يد أعلى سلطة داخل نظام الحكم. تتميز أنظمة الحكم الشمولية المطلقة بالقمع السياسي، وتقييد حرية التعبير، ومراقبة الشركات، والاستخدام واسع النطاق لإرهاب الدولة، والاقتصاد الموجّه، والسيطرة الكاملة على وسائل الإعلام. إذ تخضع جميع وسائل الإعلام لسيطرة الدولة، ويستخدمها نظام الحكم لتحقيق أجندته، بما في ذلك حملات البروباجاندا الضخمة[1].

أنظمة الحكم الشمولية المطلقة تروّج لأيديولوجية معقدة التصميم والتخطيط؛ إذ "تتغلغل الأيديولوجيا المعلنة رسميًّا في أعمق ما يمكن الوصول إليه في البنية الاجتماعية، وتسعى الحكومة الشمولية المطلقة إلى السيطرة الكاملة على أفكار وتصرفات مواطنيها"[2]. وإذ إن "المبادرات الفكرية والروحية والفنية تمثل خطرًا كبيرًا على الشمولية المطلقة [...] كما تضطهد الشمولية المطلقة بصورة مستمرة كل شكل متميز من أشكال النشاط الفكري يُظهره القادة الجدد للجماهير، وذلك ينبع من الاستياء الطبيعي من كل شيء لا يمكن للنظام الشمولي المطلق فهمه. لا تسمح الهيمنة الكاملة للنظام بوجود أي مبادرة حرة في

(1) Curtis 1979; Arendt 1958, new ed. 1966.

(2) Pipes 1995.

أي مجال من مجالات الحياة، كما لا تسمح بأي نشاط لا يمكن التنبؤ به بالكامل. دائمًا ما تقوم السلطة الشمولية المطلقة بإحلال الأشخاص الحمقى والأغبياء محل جميع المواهب المتميزة، بغض النظر عن توافقها معهم، لأن افتقار هؤلاء الحمقى والأغبياء للإبداع لا يزال هو الضمان الأفضل لولائهم"[1].

هناك العديد من أوجه التشابه بين النظام الشمولي المطلق والاستبدادي وفقًا للتعريفات المذكورة أعلاه، إلا أن وجود بعض أوجه التشابه في سمات كلا نظامي الحكم لا يمنع من وجود اختلافات تميّز نظم الحكم الشمولية المطلقة. هناك عدة مؤشرات تميز أنظمة الحكم الشمولية المطلقة عن أنظمة الحكم الاستبدادية مثل السيطرة الكاملة على وسائل الإعلام والتعليم والفضاء العام والخاص. لذا، يمكن القول إن كل نظام حكم شمولي مطلق هو حتمًا نظام حكم استبدادي، لكن ليس كل نظام حكم استبدادي هو حتمًا نظام حكم شمولي مطلق.

الحكم الشمولي المطلق هو "نظام سياسي يسيطر فيه قائد واحد على جميع فروع الحكومة وله سلطة على كل شخص وكل شيء في البلد"[2]. الحكم الشمولي المطلق [يعني] العقيدة

---

(1) Arendt 1958.

(2) Cambridge Dictionary.

والممارسة السياسية للسلطة المركزية غير محدودة وسيادتها مطلقة [...] جوهر النظام الشمولي المطلق هو أن النظام الحاكم لا يخضع لتحدي أو متابعة منظمة من قبل أي جهة أخرى، سواء كانت قضائية أو تشريعية أو دينية أو اقتصادية أو انتخابية"[1].

تعتبر رواية 1984 الديستوبية التي نشرها الكاتب الإنجليزي جورج أورويل في الأصل عام 1949، أحد أهم الأعمال الأدبية التي تصوّر الشمولية المطلقة. تشرح الرواية طريقة عمل نظام الحكم الشمولي المطلق بالتفصيل، خاصة في ما يتعلق بآلية السيطرة على المعلومة، وطريقة تدخل النظام بقوة في الحياة الشخصية للأفراد واختياراتهم.[2] تبدأ الرواية ببطلها (وينستون سميث) وهو يدخل شقته حيث توجد شاشة مراقبة عملاقة تعمل باستمرار، مما يؤكد الافتقار التام إلى الخصوصية الفردية حتى داخل غرفته الخاصة. ومع ذلك، يراوغ وينستون الشاشة عبر إخفاء نفسه في أحد الأركان في جدران شقته ليهرب من المراقبة أثناء كتابة مذكراته. يشعر وينستون بالارتياح كلما تواجد خارج نطاق الشاشة التي تمثل (الأخ الأكبر)، الذي يشاهد كل شيء ويعرف كل شيء، في تجسيد للدولة الشمولية المطلقة.

---

(1) Encyclopaedia Britannica.

(2) Chernow & Vallasi 1993; Aaronovitch 2013; Murphy 1996.

كما وُجد في الرواية مثال آخر على الشمولية المطلقة والذي تَمثَّل في برنامج (دقيقتا الكراهية)، الذي يهدف إلى تحطيم المشاعر المختلفة والفردية في العموم. والأكثر من ذلك، أنه يهدف إلى تحريك وتوحيد كامل الشعب تجاه شعور واحد خُلق عمدًا. هذا الشعور الذي يصفه أورويل بأنه: "نشوة بغيضة منشؤها الخوف والنزعة إلى الانتقام، والرغبة في القتل، والتعذيب، والرغبة في تحطيم الوجوه بمطرقة ثقيلة، يبدو أنها تتدفق من مجموعة كاملة من الأشخاص، لتحويل الفرد رغمًا عنه إلى شخص مكفهر، ويصرخ بجنون، تمامًا مثل التيار الكهربائي عندما يسري في الجسد"[1].

وهناك أيضًا (شرطة الأفكار)، إحدى مؤسسات نظام الحكم الشمولي المطلق في الرواية، حيث تعمل على تقويض حرية التعبير تمامًا، ودحض الواقع عبر "نشرة الأخبار" بلغة مضلّلة وكاذبة تشبه عملية غسيل دماغ جماعي لتوجيه العقول الجماعية بما يتماشى مع سياسة وأهداف نظام الحكم. بالتالي، ولأن وينستون كتب ما يعارض الأخ الأكبر، ويعتقد أن "الحرية هي حرية القول بأن 2+2= 4، وأننا إن مُنحنا هذه الحرية، فسيأتي كل شيء آخر تباعًا"؛ اكتشفت شرطة الأفكار (جريمته الفكرية)"،

(1) Orwell 1949.

واعتقلته وعذبته حتى استسلم واعتنق فكرة أن (2+2=5).

يعتقد الباحث أن السلطان قابوس، حاكم عمان (1970 – 2020)، يمثل الأخ الأكبر: فكلاهما يمتلك السيطرة الكاملة والتملك التام بدون حدود لسلطتهما. يتصرف الأخ الأكبر، في رواية 1984، كتجسيد لنظام الحكم، إذ يراقب المجتمع، ويحظر التفكير المستقل، ويعاقب التمرد بقسوة، ويسيطر على المعلومة. وعندما توشك الرواية على الانتهاء، يتضح للقارئ أنه في الواقع، لا يوجد شخص يسمى الأخ الأكبر، وأن الهدف الوحيد من وجوده هو أن يمثل النقطة المحورية للمجتمع.

بيد أن السلطان قابوس، على النقيض من ذلك، شخص حقيقي تمامًا، لكن حكمه لعمان، مع ذلك، يماثل نظام الحكم الشمولي المطلق في رواية 1984؛ إذ يسيطر كلاهما سيطرةً كاملةً على نشر المعلومة وتوجيه التملق الشعبي تجاه شخصية واحدة تمثلهم. يوضح السرد الديستوبي للرواية أنه بدون الخصوصية، واستقلالية القراءة والحديث والتفكير، سيصبح المواطنون عبيدًا خاضعين لسيطرة الدولة، وهذه هي وظيفة نظام السلطان قابوس.

إن "... الاستقرار الاجتماعي – السياسي الذي تميزت به السلطنة لقرابة 40 عامًا أصبح الآن أكثر وضوحًا. إذ لم يحدث

أبدًا أن تسبب حظر الأحزاب أو وسائل التعبير العلنية في إطلاق احتجاجات منظمة في هذه السلطنة حيث يشغل الحاكم، في نفس الوقت، منصب رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الخارجية. الحقيقة أن السلطة الحالية تعطي انطباعًا بأنها دائمة، ومن "الطبيعي" تقريبًا أن تقوم بالرقابة، أكثر من التفسير القائم على قيامها بالإكراه"[1].

قابوس الذي استولى على السلطة من والده سعيد بن تيمور عام 1970، هو أيضًا وزير المالية، ورئيس المجلس الأعلى للقضاء، ورئيس مجلس عمان، ورئيس مجلس الدفاع، ورئيس المجلس الأعلى للتخطيط، ورئيس مجلس محافظي البنك المركزي العُماني. عمان ملكية متوارثة والسلطة تتركز في يد قابوس فحسب.

هناك العديد من المؤشرات التي توضح أن نظام الحكم العُماني يُشرك نفسه في كل جانب من جوانب الحياة، فعلى سبيل المثال لا يستطيع الأبوان تسمية أطفالهما دون موافقة النظام[2]. كما أصدر النظام، عام 2016، مرسومًا وزاريًا يحدد ضوابط الدشداشة العمانية، الزي الرسمي الذي يفرضه نظام الحكم على

(1) Valeri 2009.

(2) Khamis 2010.

جميع الطلاب والموظفين الذكور. كما أن اليوم الوطني العماني، الموافق الثامن عشر من نوفمبر، هو يوم ميلاد قابوس.

نشرت (الإيكونيميست) في عام 2014 تقريرًا عن عمان بمقدمة ساخرة تعكس الوضع السياسي العُماني، والتي ركزت على حكم الأخ الأكبر المتمثل في السلطان قابوس، جاء فيها: "في يوم عادي من المحتمل أن يسافر أحد قاطني مسقط، عاصمة عُمان، مستخدمًا طريق السلطان قابوس، ويمر بجامع السلطان قابوس الأكبر، مرورًا بميناء السلطان قابوس. قد يكون هو أو هي متخرجًا من جامعة السلطان قابوس، ويشاهد مباراة كرة قدم في مجمع السلطان قابوس الرياضي قبل أن يتوجه إلى منزله في مدينة السلطان قابوس، أحد أحياء المدينة. إن كان هناك رجلٌ يهيمن على البلاد؛ فهو قابوس، لأنه منذ عام 1970، عندما أطاح بوالده، حكم هذه الدولة الخليجية كسلطان مطلق"[1].

وفقًا لـ (فريدم هاوس)، في عمان الصحافة ليست حرة، كما أن نظام الحكم يقيد فعليًا جميع الحقوق السياسية والحريات المدنية، إذ تخضع الموضوعات النقدية والمعارضة لعقوبات جنائية[2]. إن مناخ الإعلام العماني يخضع لسيطرة حقيقية من

(1) The Economist 2014.

(2) Freedom House 2018.

النظام، رغم وجود ثماني صحف خاصة[1]. والصحف اليومية في عُمان، سواء كانت خاصة أو مملوكة للحكومة، ليست سوى مشاريع سياسية تديرها الحكومة، كما أن معظم الصحفيين مدركون لاستحالة وجود صحافة موضوعية ومهنية[2]. إذ إن غالبية العاملين في المجال الإعلامي في عُمان يعتقدون أن وزارة الإعلام تطبق الرقابة الكاملة على كافة الصحف العُمانية[3]. وهذه أحد أهم المؤشرات التي تُظهر عمان كدولة يسيطر عليها نظام حكم شمولي مطلق يفرض رقابة صارمة على حرية تداول المعلومة على مستوى وسائل الإعلام.

يمكن أن تقدم "نظرية حراسة البوابات الإعلامية" Gatekeeping Theory التي وضعها عالم النفس الاجتماعي لوين عام 1943 إطارًا مناسبًا لتحليل وفهم هذا الواقع للإعلام العُماني. نظرية حراسة البوابات الإعلامية هي "عملية اختيار وصياغة لأجزاء لا حصر لها من المعلومات في عدد محدود من الرسائل التي تصل إلى الناس يوميًّا، وهذا هو محور دور وسائل الإعلام في الحياة العامة الحديثة. [...] هذه العملية لا تحدد فقط

---

(1) Worrall, 2012.

(2) Alhussini 2003.

(3) Al-Mashikhi 2015.

ماهية المعلومات التي يتم اختيارها، بل أيضًا كيف سيكون محتوى الرسائل وطبيعتها، مثل الأخبار"[1].

يشير هذا المفهوم إلى العملية التي يتم من خلالها إدارة المواد الإعلامية في القنوات للوصول إلى الجمهور. خلال هذه المراحل، تمر هذه المواد عبر عدة بوابات حراسة يتم من خلالها إعداد عدة عبارات لتمريرها عبر هذه البوابات، التي تشبه نقاط التفتيش. وكلما زاد عدد المراحل التي تمر من خلالها المواد الإعلامية، كلما أُنشئ المزيد من نقاط التفتيش[2]. تُطبق عملية حراسة البوابات في جميع مراحل البنية الإعلامية، بدايةً من المراسل الذي يقرر المصادر المختارة لتضمينها في القصة، وصولًا إلى المحررين الذين يقررون القصص التي يجب تغطيتها ونشرها. كما تتضمن أيضًا مالكي الوسائل الإعلامية وحتى المعلنين.

حتى الفرد يمكنه أيضًا أن يتصرف كحارس بوابة من خلال اختيار المعلومات التي يجب تضمينها في رسالة بريد إلكتروني أو مدونة[3]. ومن ثم، يصبح الموظفون في المؤسسة الإخبارية حراس بوابات، سامحين لقصص معينة بالمرور عبر النظام

---

(1) Shoemaker & Vos 2009.

(2) Al-Mashikhi 2015.

(3) Thomas 2019; Barzilai- Nahon 2009.

وإبعاد القصص الأخرى. هذه العملية تحد، وتعدل، وتشكل، معارف الجمهور، ومن هنا يتكون "العقل الجمعي" للحدث الكلي الفعلي[1].

هناك نظرية أخرى وثيقة الصلة بالموضوع وهي "نظرية الإعلام التنموي" Development Communication Theory وهي مفهوم يحاول معالجة الاحتياجات والإمكانات والآمال الصحفية التي ترافق نشوء البلدان النامية. كما أنها أيضًا، تعكس نظرية المعلومات التي تعزز الصحافة الجديرة بالثقة. تفترض هذه النظرية أن جميع المبادرات، بما فيها مبادرات مؤسسات الأعلام المحلية، يجب أن تعمل لدعم الأهداف الداخلية، حتى تمتثل لأولويات الحكومة وأهدافها. وتتبّع أنظمة الحكم الاستبدادية في العديد من البلدان هذه النظرية الإعلامية[2].

الإعلام التنموي يهدف من خلال نشر المعلومة عبر وسائله المختلفة إلى إحداث تغييرات اجتماعية عبر التأييد الإعلامي، والتسويق الاجتماعي، والتعبئة الاجتماعية، والمشاركة المجتمعية[3]. تختلف هذه النظرية عن نظريات الصحافة

---

(1) DeFleur; DeFleur 2009.

(2) Ansu-Kyeremeh 1998.

(3) Mefalopulos 2008.

التقليدية مثل النظرية الاستبدادية في الصحافة، ونظرية الصحافة الحرة، ونظرية صحافة المسؤولية الاجتماعية، والنظرية الشيوعية، خاصة في تركيزها المفرط على نشر إنجازات الحكومة[1].

هذه النظرية يمكن تلخيصها في عدة نقاط:

- يجب على وسائل الإعلام قبول تطبيق مهام التنمية وفقًا للسياسة الوطنية.
- للدولة الحق في مراقبة وتقييد أنشطة وسائل الإعلام واستخدام الرقابة لخدمة أهداف التنمية.
- يجب أن تخضع حرية وسائل الإعلام للقيود التي تفرضها أولويات التنمية والاحتياجات الاقتصادية للمجتمع.
- الصحفيون والإعلاميون ليست لهم حرية جمع وتوزيع المعلومات والأخبار[2].

وبموجب هذه النظرية، يجب على وسائل الإعلام أن تعطي الأولوية للثقافة الوطنية واللغة الوطنية في المحتوى الذي تقدمه.

---

(1) Al-Mashikhi 2015.

(2) Nasser 2015.

ختامًا، يستحيل وفقًا لجميع النظريات السياسية والإعلامية، التأكيد على أن النظام الحكم العماني ليس نظامًا استبداديًّا. إضافةً إلى ذلك، فإن نظام الحكم العُماني، أيضًا، شموليٌّ بالمطلق بطبيعته وفقًا للنظرية الشمولية المطلقة وبعض المؤشرات الداخلية التي تعضد هذه النظرية وتتناسب معها، لأن النظام العماني يُحكم قبضته على كل جوانب الإعلام العُماني مما يقدم دليلًا رئيسيًّا على هذه النظرية.

هذه السيطرة الشديدة على المعلومة خلقت مشكلات متأصلة على مستوى العقل الجمعي، على سبيل المثال عندما تروّج وسائل الإعلام لفكرة مفادها أن قابوس هو والد جميع العمانيين، وهذا يعني تقديم سلطة وقدسية الأبوة على سلطة وقدسية دولة المؤسسات، وإلزامية احترام الأب الحاكم وحظر نقده. وهو الواقع الذي يقوض من فكرة دولة المؤسسات الحديثة، التي يجب أن تقوم فيها المؤسسات على الشفافية والمساءلة.

حرية الصحافة في عُمان - الواقع

واقع حرية الصحافة في عمان لا يمكن فصله عن واقع حرية التعبير بشكل عام في دول الخليج العربي. وهذا يعود إلى ثلاثة أسباب تتشارك فيها كل الدول الخليجية: أولًا: أشكال النظم الحاكمة في الخليج القائمة على الوراثة واستبداد السلطة، ثانيًا: استبداد المجتمع باسم العادات والتقاليد، ثالثًا: استبداد التأويلات الدينية باسم الحرام والحلال.

جميع تلك الأسباب هي نسق تفكير وإطارات تعايش ألفت عليها السلطات والناس بشكل عام في هذه الدول؛ والخروج عنها يعد خروجًا عن تلك الأنساق، وتلك الأطر المتعارف عليها. إذن بشكل عام هناك ثقافة سائدة قد نستطيع أن نطلق عليها ثقافة القطيع تربّت عليها المجتمعات الخليجية، وأصبحت تخاف وتتوجس الخروج عن رغبات القطيع، وتنكر وتحارب كل من يحاول الخروج عن هذه الثقافة السائدة. فمن يخرج عن سياسة السلطة يعد خائنًا وعميلًا وناكرًا لفضل السلطة عليه، ومن يخرج عن سائد الدين يعد زنديقًا ومهرطقًا وقد يكفر كذلك، ومن

يخرج عن سائد الموروث الاجتماعي يعد شاذًّا وتسقط عنه صفة المروءة وقد تنكره القبيلة.

إلا أن هذه الأطروحة تركز على الجانب السياسي فقط، ومسؤوليته الرئيسة والمباشرة على واقع حرية الصحافة الحالي في عُمان.

3.1 فلسفة وسائل الإعلام

تعتبر قدرة الصحفيين على الإبلاغ عن انتهاكات قضايا حقوق الإنسان أحد أهم مؤشرات الصحافة الحرة والفعّالة[1]. إذ لا يقتصر دور الصحافة، في الإعلام الحر، على نشر الأخبار المتاحة، لكنها أيضًا تؤدي دورًا مهمًّا كجهة مراقبة للحكومة عن طريق محاسبة ذوي المناصب، ومراقبة قضايا الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها، فضلًا عن تثقيف العامة[2]. يعد الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان حقًّا أساسيًّا للصحفيين في البلاد الديموقراطية الغربية، وقد أولوه اهتمامًا كبيرًا خلال العقود الثلاثة الماضية[3]. أما في أنظمة الحكم الأوتوقراطية، فيُعد الإبلاغ عن قضايا حقوق الإنسان، وحرية التعبير محدودًا للغاية

(1) Shaw 2012; Sonwalkar et al. 2007; Orend 2002.

(2) Shaw 2012; McNair 2000; Kovach & Rosenstiel 2007.

(3) Ramos 2007.

بسبب سيطرة الأنظمة الحاكمة بقوة على وسائل الإعلام[1]. يسيطر نظام الحكم على المعلومة لتحديد الرواية الرئيسية، للحد من النقد المباشر للشخصيات الأساسية داخل النخبة الحاكمة، ولتقليل نشوء الروايات التي قد تعزز الخلاف الطائفي أو القبلي أو تلك التي قد تشجع على تشكيل الحركات الانفصالية في عُمان[2].

يتم السيطرة على المعلومة لمنع ظهور أصوات غير متناغمة مع صوت نظام الحكم، ولضمان عدم وجود تفسير بديل للأحداث يمكن أن يتحدى الرواية الرسمية. وهذا يبرهن مدى قلق نظام الحكم، لأنه يشعر بعجزه عن مواجهة أي نقد أو تعددية في الأصوات - كما لو كان أي صوت معارض يمكن أن يعرض استقرار النظام المستبد للخطر - وبالتالي فمن الأفضل لنظام الحكم الإبقاء على مناخ يهيمن عليه الخوف. وعندما زار المُقرّر الخاص للأمم المتحدة، المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات، في ختام زيارته إلى السلطنة في سبتمبر 2014، وصف الوضع في عُمان في بيان له قائلًا: "ثقافة الصمت والخوف المنتشرة في عمان تؤثر في أي شخص يرغب في التعبير

(1) Kovach & Rosenstiel, 2001.

(2) Interviewee 1.

والعمل من أجل الإصلاح" وهذه هي الثقافة التي بناها نظام الحكم العماني منذ سبعينيات القرن الماضي[1].

في عمان يتم التحكم في حرية التعبير إلى الحد الذي يمكن من خلاله رصد أي محادثة شخصية بين أشخاص عاديين وتتبّعها لمعرفة ما إن كانت تتضمن آراء سياسية. ويمكن للسلطات استجواب من يشككون في عمل النظام، ويعارضون نهجه، ويتهمونه بالفساد والرشوة، لحملهم مثل هذه الأفكار وكتابتها ونشرها. وأي نظام حكم أوتوقراطي واستبدادي وشمولي سيفعل الشيء نفسه للحفاظ على صورته الرمزية كمنقذ للأمة. بالإضافة إلى أن الهدف الأهم بالنسبة لهذه الأنظمة، هو ضمان بقائها، حتى وإن سبب ذلك ضررًا للشعب. تظل أنظمة الحكم هذه بحاجة إلى الإبقاء على البروباجاندا التي تطلقها، والتساهلُ مع الأصوات الحرة أو وسائل الإعلام الأخرى قد يقوض هذه البروباجاندا. ومن ثم، فإن السيطرة على وسائل الإعلام تضمن بقاء نظام الحكم[2].

في عمان، كانت هذه السيطرة ممتدة منذ السبعينيات، كانت هناك فترات متقطعة تقل فيها السيطرة، ولكن ليس لوقت طويل

---

(1) Interviewee 10.

(2) Interviewee 9.

إذ إن هذه السيطرة يمكن وصفها كبناء وحدة وطنية متماسكة. تعتمد هذه السيطرة على ثلاثة أركان وهي: صنع التاريخ، والسيطرة على الرواية والحديث اليومي، والمشاركة في اختيار رأس المال الاجتماعي الحالي[1]. بيد أنه، فيما يتعلق بفلسفة الإعلام، لا يتضح ما إن كانت هناك فلسفة إعلامية معترف بها أم لا. رغم ذلك، يمكن للمرء أن يستنتج تجريبًا وجود فلسفة واقع تتمحور حول القضايا المعرفية والجمالية المتعلقة بالمكونات الثلاثة لمبادرة بناء الوحدة الوطنية المذكورة أعلاه[2].

وعليه، ولتحقيق فلسفة الواقع تلك؛ يعمل نظام الحكم على توفير مساحة مقننة ومحددة للناس للتنفيس عن غضبهم، ليكون على دراية ببعض القضايا الملحة داخل المجتمع. ومع ذلك، كان نظام الحكم شديد التدقيق في الحد من النقاش العام حول القضايا التي تؤثر بشكل مباشر في أمنه الخاص، مثل المسائل المتعلقة بالسلطان أو العائلة الحاكمة أو الأجهزة الأمنية. هناك، في الوقت نفسه، تركيز شديد على منع مناقشة القضايا التي يمكن أن تقوِّض سردية نظام الحكم المتعلقة بالوئام في عُمان[3].

---

(1) Ibid.

(2) Interviewee 11.

(3) Interviewee 3.

إضافة إلى ذلك، يعمل الإعلام العماني على تمجيد سياسات النظام الحاكم، وخاصة سياسات الحاكم نفسه، وتركز بشكل أساسي على إظهار الإعجاب بعملية التنمية في البلاد. إن وسائل الإعلام تعمل في المقام الأول على الإشادة بقوة شخص واحد، وهو السلطان، وتصويره على أنه الشخص الوحيد الذي يستطيع أن يضع الأمور في نصابها الصحيح، وأن بدونه، لن يحقق البلد أو الشعب شيئًا يُذكر[1].

لا يبدو أن فلسفة الإعلام تتبنى عناصر المنطق أو اتخاذ القرار القائم على الأدلة في خطابها أو روايتها. يمكن للمرء أن يصفها بأنها آلة دعاية تنشر صورة مسكنة قائمة على النقاء والكمال[2]. ولهذا كل شيء ينشره النظام الحاكم صحيح ولا يُمكن التشكيك فيه، وأن ما لا تغطيه وسائل الإعلام يجب أن يبقى خارج نطاق معرفة المواطن. وبالتالي، فإن النظام قادر على إعادة تشكيل الواقع من خلال وسائل الإعلام، معتقدًا أن رعيته يجهلون أكثر من اللازم للطعن في دقة المعلومة لأن المدرسة شكّلتهم منذ سن مبكرة جدًّا ليكونوا خاضعين ومطيعين فقط[3].

---

(1) Interviewee 6 & 8.

(2) Interviewee 11.

(3) Interviewee 9.

3.2 التشريعات والقوانين

تُعد الصحافة الحرة إحدى الركائز الأساسية لحرية التعبير، ومع ذلك، فهناك الكثير من التشريعات والقوانين في عمان التي يستخدمها نظام الحكم للسيطرة على حرية الصحافة وحرية التعبير عمومًا وتقييدهما. إن قوانين الصحافة والنشر في عُمان قد طورت شكلًا من أشكال الرقابة الذاتية داخل المؤسسات الإعلامية المحلية الخاصة، الأمر الذي أعاق موقفها الرقابي ومنهجها في التحقيق الاستقصائي. وبناءً على هذا، فإن وسائل الإعلام الحكومية والخاصة تفتقد أو تتجاهل الجوانب الأساسية في الصحافة[1].

تتم السيطرة على وسائل الإعلام عبر استخدام عدة أدوات، إذ يُمنع الصحفيون والكُتّاب من تغطية بعض الأحداث والمواضيع، أو لا يُسمح لهم بالوصول إلى بعض البيانات المهمة لدعم كتاباتهم. وإن تجاوز الصحفيون بعض الحدود المرسومة لهم فإن القانون لا يحميهم، ويُمكن حرمانهم من حق النشر في أي وسيلة إعلام محلية[2].

إن السيطرة على الإعلام من قبل نظام الحكم تحدث باستخدام الوسائل العلنية والسرية. الوسائل العلنية تعني قانون

---

(1) Al-Shamsi 2015.

(2) Interviewee 9.

النشـر والمطبوعـات، وقـانون الاتصـالات، وقـانون الجـرائم الإلكترونيـة الـذي يُمكـن اسـتخدامه لمقاضـاة الصـحفيين والمـؤثرين في وسـائل التواصـل الاجتمـاعي. أمـا الوسـائل السـرية فتشـمل تهديـد الصـحفيين والمـؤثرين علـى وسـائل التواصـل، ومـراقبتهم باسـتخدام برمجيـات متطـورة، وسـحب تـراخيص مزاولـة الصـحافة، وتأشـيرات الإقامـة لغيـر العمـانيين. كذلك عـن طريـق تمويـل المؤسسـات الإعلاميـة التـي لا تنتقـده، وتهديـد ممـولي المؤسسـات الإعلاميـة الناقـدة، واسـتجواب الصحفيين[1].

القـوانين والإجـراءات القانونيـة هـي الأدوات الرئيسـة التي يستخدمها نظام الحكم لفرض سيطرته علـى الصـعيد العـام. كما أن النظام يستخدم عدة أسـاليب غيـر مباشـرة، مثـل التجسـس علـى تطبيقـات وسـائل التواصـل، والهواتـف النقالـة، ولكـن مـن الصـعب إثبـات ذلـك. بوتـات وسـائل التواصـل Social media bots، أو كمـا يعـرف علـى مسـتوى مواقـع التواصـل الاجتمـاعي بـ "الـذباب الإلكـتروني" يُسـتخدم بشـكل واسـع للتـأثير في رأي الأشخاص وتهديد الناشـطين واغتيـالهم معنويًّـا واجتماعيًّـا، وفي العديـد مـن الحـالات يُسـتخدم لحظـر صـفحات وسـائل

(1) Interviewee 1, 3, 7 &13.

التواصل النشطة، والمواقع، والصحف، والكتب، لإحكام السيطرة[1].

في يناير 2018، أُعلن عن قانون جزاء جديد أكثر تقييدًا. تنص المادة 116 منه على أن "يُعاقب بالسجن مدة لا تقل عن ثلاث سنوات، ولا تزيد على عشر سنوات كل من أنشأ أو أسس أو نظم أو أدار أو مول جمعية أو حزبًا أو هيئة أو منظمة أو مركزًا أو ما شابهها، أيًّا كانت تسميتها أو شكلها، أو أي فرع لها، ترمي إلى مناهضة مبادئ الدولة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الأمنية، أو إلى سيطرة فئة اجتماعية على أخرى أو القضاء عليها. ويُعاقب بالسجن مدة لا تقل عن سنة، ولا تزيد على ثلاث سنوات كل من انضم إلى إحدى هذه الجمعيات أو الأحزاب أو الهيئات أو المنظمات أو أحد فروعها أو اشترك فيها بأي صورة أو روج لها أو حبذ الانضمام إليها، ولو كان مقرها خارج البلاد...". ومن المرجح أن تُستخدم مثل هذه الأحكام الفضفاضة لاستهداف مجموعات المجتمع المدني ونشطاء حقوق الإنسان الذين ينتقدون نظام الحكم. كما تنص المادة 118 على أنه "يُعاقب بالسجن مدة لا تقل عن ستة أشهر، ولا تزيد على ثلاث سنوات كل من حاز أو أحرز محررات أو

(1) Interviewee 4.

مطبوعات تتضمن تحبيذًا أو ترويجًا لشيء مما نُصّ عليه في المادة 116"[1].

وتتمثّل الأشكال الرئيسة للسيطرة على الإعلام في: الرقابة الذاتية للصحفيين، والكُتّاب، ورؤساء التحرير، وهو نتاج: قرابة خمسة عقود من التلقين، ومع وجود موظفي وضباط رقابة داخل وزارة الإعلام والأجهزة الأمنية، وقد سُجّلت حالات تم فيها مقاضاة الصحفيين أو الأشخاص العاديين وسجنهم أو مضايقتهم والتنكيل بهم ليكونوا عبرة، وقانون الحبس الاحتياطي دون تهمة لمدة تزيد على 45 يومًا، وغلق الصحف والمؤسسات الإعلامية، والاغتيال السياسي لسمعة الأفراد[2].

ومن المفارقات، أن الحق في حرية التعبير بعمان يكفله النظام الأساسي للدولة، إذ تؤكد المادة رقم 29 في الفصل الثالث على أن حرية الرأي والتعبير عنه بالقول والكتابة وسائر وسائل التعبير مكفولة في حدود القانون[3]. وهذا يجعل من الضروري التأكد من ماهية "حدود القانون" في الواقع.

---

(1) Interviewee 10.

(2) Interviewee 11.

(3) Ministry of Legal Affairs1996.

أ. قانون الجزاء العُماني

تعرضت مواد معينة في قانون الجزاء العُماني إلى انتقادات واسعة من قبل محامين، وصحفيين، ونشطاء سياسيين، ونشطاء في مجال حقوق الإنسان. وكانت انتقاداتهم الأساسية تنصب على أن هناك أجزاء من القانون تعارض مبادئ حرية التعبير وحرية الصحافة، وأن معظم المواد التي تتعلق بالحريات فضفاضة ويمكن أن يُساء استخدامها. أصدر السلطان قابوس، في 11 يناير 2018، مرسومًا يلغي قانون الجزاء القديم ويستبدله بنسخة جديدة منه. إلا أن قانون الجزاء الجديد كما يراه مراقبون أتى مكرسًا ومعززًا بشكل أكبر لسلبيات قانون الجزاء السابق. وعدوه انحدارًا حادًّا على مستوى مختلف الحريات بما تضمنه من تهم فضفاضة وأحكام قاسية تصل لدرجة الإعدام والسجن المؤبد في بعض التهم[1].

يحتوي القانون الجديد عدة مواد غامضة التعريف ويمكن أن تستخدم بسهولة من قبل جهاز الأمن الداخلي المعروف بتاريخه الحافل بانتهاكات حقوق الإنسان في استهداف: الصحفيين، والباحثين في المجال السياسي والديني، والمدافعين عن حقوق الإنسان، وناشطي الإنترنت.

---

(1) Ministry of Legal Affairs 2018.

- أمثلة من قانون الجزاء الجديد:
  - المادة 97: يُعاقب بالسجن مدة لا تقل عن (3) سنوات ولا تزيد على (7) سنوات كل من ارتكب علانية أو بالنشر طعنًا في حقوق السلطان وسلطته أو أعابه في ذاته.
  - المادة 118: يُعاقب بالسجن مدة لا تقل عن (6) ستة أشهر، ولا تزيد على (3) ثلاث سنوات كل من حاز أو أحرز محررات أو مطبوعات تتضمن تحبيذًا أو ترويجًا لشيء مما نص عليه في المادة (116) من هذا القانون إذا كانت معدة للتوزيع أو لاطلاع الغير عليها، وكذلك من حاز أو أحرز أي وسيلة من وسائل الطبع أو التسجيل أو العلانية مخصصة - ولو بصفة مؤقتة - لطبع أو تسجيل أو إذاعة نداءات أو دعاية لأي من الجهات المنصوص عليها في المادة (116) من هذا القانون ترمي إلى غرض من الأغراض المذكورة في تلك المادة.
  - المادة 123: يُعاقب بالسجن مدة لا تقل عن (3) ثلاثة أشهر، ولا تزيد على (6) ستة أشهر كل من دعا أو حرّض على التجمهر. وتضاعف العقوبة على كل من

أدار حركة أو حرض أطفالًا لم يكملوا (18) الثامنة عشرة من العمر.

- المادة 267: يُعاقب بالسجن مدة لا تقل عن (10) عشرة أيام، ولا تزيد على سنة، وبغرامة لا تقل عن (100) مائة ريال عماني [260 دولارًا]، ولا تزيد على (300) ثلاثمائة ريال عماني [780 دولارًا]، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من صنع أو وزع أو نشر أو عرض، ولو في غير علانية، كتابًا أو مطبوعًا أو رسومًا أو صورًا أو أفلامًا أو رموزًا أو غير ذلك من الأشياء الخادشة للحياء أو المخلة بالآداب العامة.
- المادة 269: يُعاقب بالسجن مدة لا تقل عن (3) ثلاث سنوات، ولا تزيد على (10) عشر سنوات كل من ارتكب فعلًا من الأفعال الآتية:
  - التطاول على الذات الإلهية، أو الإساءة إليها، باللفظ أو الكتابة أو الرسم أو الإيماء، أو بأي وسيلة أخرى.
  - الإساءة إلى القرآن الكريم أو تحريفه، أو تدنيسه.
  - الإساءة إلى الدين الإسلامي أو إحدى شعائره، أو سب أحد الأديان السماوية.

- التطاول على أحد الأنبياء أو الإساءة إليه باللفظ أو الكتابة أو الرسم أو الإيماء، أو بأي طريقة أخرى.
- تخريب أو تدنيس مبانٍ أو شيء من محتوياتها إذا كانت معدة لإقامة شعائر دينية للدين الإسلامي أو لأحد الأديان السماوية الأخرى.

ب. قانون المطبوعات والنشر

إن قانون المطبوعات والنشر، الصادر بمرسوم سلطاني عام 1984، لا يكفل حرية التعبير[1]، بل بدلًا من ذلك، ينص على العديد من المحظورات، ويمنح وزارة الإعلام سلطات غير محدودة. ووفقًا لدراسة قام بها باحث عماني، فإن ثلاثة أرباع الذين شاركوا في دراسته يخشون من العقاب بموجب قانون المطبوعات والنشر، وإن أكثر من 70٪ من المشاركين في دراسته، أكدوا على أن رؤساء التحرير دائمًا ما يراقبون جميع الموضوعات الصحفية قبل نشرها لعدة أسباب، على سبيل المثال: لأن رئيس التحرير مسؤول قانونيًّا عن كل شيء تنشره صحيفته وفقًا لقانون المطبوعات والنشر[2].

---

(1) Al- Mashaikhi 2015.

(2) Ibid.

- أمثلة من قانون المطبوعات والنشر:

- المادة 25: لا يجوز نشر ما من شأنه النيل من شخص جلالة السلطان أو أفراد الأسرة المالكة تلميحاً أو تصريحاً بالكلمة أو بالصورة، ولا يجوز التحريض ضد نظام الحكم في السلطنة أو الإساءة إليه أو الإضرار بالنظام العام أو الدعوة إلى اعتناق أو ترويج ما يتعارض مع مبادئ الدين الإسلامي الحنيف.
- المادة 26: لا يجوز نشر كل ما من شأنه تعريض سلامة الدولة أو أمنها الداخلي أو الخارجي للخطر، وكل الأخبار العسكرية والاتصالات السرية الرسمية، ما لم تصرح بنشرها السلطات المختصة. كما لا يجوز نشر نصوص الاتفاقيات أو المعاهدات التي تعقدها الحكومة قبل نشرها في الجريدة الرسمية، سواء عبر وسائل الإعلام المقروءة أو المسموعة أو المرئية أو عبر الإنترنت أو أي وسيلة من وسائل تكنولوجيا المعلومات.
- المادة 27: لا يجوز نشر ما من شأنه الإضرار بالعملة الوطنية أو يؤدي إلى بلبلة الأفكار عن سوق المال بالسلطنة أو الوضع الاقتصادي للبلاد.

- المادة 28: لا يجوز نشر كل ما من شأنه المساس بالأخلاق والآداب العامة والديانات السماوية.

3.3 المجتمع وخارطة وسائل الإعلام(*)

السيطرة على مالكي المؤسسات الصحفية تعني السيطرة على إنتاجها، لهذا السبب تحلل هذه الدراسة أيضًا الوضع الاجتماعي لمالكي المؤسسات الإعلامية. بغض النظر إن كان نظام الحكم يدعم المؤسسات الإعلامية الخاصة[1]، فإن مالكي هذه المؤسسات من عائلات تمثل جزءًا لا يتجزأ من نظام الحكم العُماني، أو على الأقل شديدة القرب منه، مع وجود الكثير من المصالح المتبادلة بينهما.

هناك أيضًا رأي غير مدعم بالوثائق يقول إن المؤسسات الإعلامية المعروفة (الخاصة) المسموح لها بالعمل داخل عُمان تتلقى تمويلًا من الدولة. لهذا السبب يكون لدى مالكي الصحف هؤلاء دافع مالي ومصلحة في دعم سردية نظام الحكم.[2] ولهذا "لا توجد مؤسسات صحفية مستقلة، لأن وسائل الإعلام التي يُمكن أن نصفها بـ (المستقلة) تتلقى تمويلها جزئيًّا أو كليًّا من

(*) انظر (الملحق 2) للاطلاع على الخريطة الحالية لوسائل الإعلام في عُمان.

(1) Al-Shamsi 2015.

(2) Interviewee 3, 5 & 8.

النظام الحاكم، أو أنها أجنحة مخفية للأمن الداخلي [...] ومن المعروف أن المؤسسات الإعلامية في عُمان تعد وكرًا لأجهزة الأمن"[1].

إن الأفراد والصحفيين الذين ينشرون معلومات خارج الضوابط المعروفة، وغير مواتية للنظام، يتعرضون للتهديد والاعتقال، وفي بعض الحالات للتعذيب. إضافة إلى ذلك، يهدد جهاز أمن النظام عائلاتهم، ليصنع منهم عبرة. وتُستخدم أساليب التخويف هذه لإكراه الآخرين على ممارسة الرقابة الذاتية. وحتى الأخبار المحلية والأحداث المهمة الجارية في البلاد والتي تعتبر قليلة التهديد للنظام مثل الإضرابات النقابية أو الاحتجاجات، يتم تجاهلها، أو تطهيرها، أو على أقل تقدير التقليل من حقيقتها، هذا إذا تمت محاولة تغطيتها أصلًا. بينما هناك تغطيات وفيرة للاحتفالات الوطنية والتراث والتاريخ العماني[2].

على العكس من ذلك، فإن من يتعاونون مع الأجهزة الأمنية، ويقبلون الأوامر، ويلتزمون الصمت، ويركزون فقط على الإشادة بالنظام، ويخفون إخفاقاته وفساده يتم مكافأتهم

(1) Interviewee 2 & 6.

(2) Interviewee 5.

واعتبارهم من صدارة المدافعين عن النظام الحاكم ويصبحون مواطنين صالحين، وفقًا للمعايير الحكومية[1]. إن نظام الحكم العماني يستخدم أيضًا سياسة المصلحة المشتركة لإخضاع النخبة والمعارضين المحتملين لسيطرته من خلال تقديم ألقاب بيروقراطية ووظائف حكومية وعقود رسمية لهم ولأسرهم. وغالبًا ما ترتبط المكانة الشخصية والثروة ارتباطًا مباشرًا بالنظام الحاكم. وتعد هذه إحدى الأدوات التي يستخدمها نظام الحكم للسيطرة على الرعية وإبقائهم على مقربة منه، للتخلص من الانتقاد للوضع الراهن[2]. الفرد يستفيد من كونه صامتًا أكثر من كونه ناقدًا، فما بالك لو كان "مطبلًا".

يرى نظام الحكم العُماني وسائل الإعلام بوصفها أداة ترويجية له. ولتقريب الصورة لمعنى هذا المفهوم، سأستخدم المحاجّة السائدة والمتكررة التي تستخدمها السلطات الأمنية في التحقيق عند كل معتقل رأي، "لماذا لا تنظر إلى الجزء المملوء من الكأس؟". السلطة في عمان تفهم أن الصحافة هي مجرد نقل الصورة الجيدة فقط عن طريق إظهار جوانب التنمية في الدولة وشكر السلطة على ذلك. بيد أن الأمر لا يتوقف على ذلك، إذ

---

(1) Interviewee 2.

(2) Interviewee 5.

يتم تشويه المعلومة أحيانًا وإخراجها عن حيزها الطبيعي عن طريق تفخيم بعض الأخبار وإظهارها كأنها إنجازات كبيرة جدًّا وجب الوقوف عندها والاحتفاء بها.

لكن الأنكى من ذلك، أن السلطة لا تتقبّل الصحفي أو المؤسسة الصحفية التي تسأل لماذا الجزء الفارغ من الكأس فارغ حتى لو نظر إلى الجزء المملوء من الكأس كما ترغب السلطة. فكل أنواع النقد في كل أشكالها الصحفية سواء كانت التحقيقات الاستقصائية أو مقالات الرأي أو حتى الأخبار والتقارير السطحية تعد مرفوضة من قبل السلطة حتى لو لم تكن تخالف القوانين. ولهذا تكتفي كل الصحف في عمان - في الغالب - بالأخبار التي تتلقّاها من أقسام العلاقات العامة في المؤسسات الحكومية والخاصة. وهذا النوع من الصحافة أصبح يُطلق عليها صحافة العلاقات العامة أو صحافة البريد الإلكتروني.

العمل في المجال الصحفي في عمان، مجال آمن وغير محفوف بالمخاطر ما دام الصحفي أو المؤسسة الصحفية لم يخرجا عن الإطار العام الذي رسمته السلطة عن طريق أجهزتها الأمنية. وهذا يسري على كل المؤسسات الصحفية سواء كانت حكومية أو خاصة، وكل أشكال الإنتاج الصحفي سواء كان مرئيًّا

أو مسموعًا أو مقروءًا. وهذا الإطار العام يتلخص في الآتي: لا تنتقد بشكل مباشر وغير مباشر الحاكم وأسرته وأجهزته الأمنية، لا تنتقد أداءه الإداري في كل مؤسسات الدولة التي يديرها مهما كان مخيبًا. ولأن السلطان قابوس يمتلك كل السلطات في عمان ويدير كل مؤسسات الدولة العليا، ولهذا فمن الأفضل ألا تنتقد إطلاقًا وانسَ ما تعلمته حول معنى الصحافة بشكل عام والصحافة الاستقصائية بشكل خاص، وأحرص على تمجيد كل ما يقوم به هو وحكومته.

حرية الصحافة في عُمان:
التحديات

4.1 تأثير السيطرة في المعلومة

إن قلة الشفافية ومنع الوصول إلى المعلومة "يخمد النقاش العام، ويُمكّن نظام الحكم من السيطرة على الرواية الرئيسة، ويمنع ظهور الروايات المضادة، ويساعد في الحفاظ على التسلسل الهرمي القائم حاليًّا في المجتمع العُماني. والأهم من ذلك، أن السيطرة على المعلومة يضر بالجهود المبذولة للتصدي للفساد لأنه يتجنب الفضح الكامل للممارسات الفاسدة"[1].

السيطرة على المعلومة تؤثر في جميع جوانب الحياة المذكورة في مؤشر التنمية البشرية. وهذا يشمل مدى الوعي بالحقوق والواجبات، وتعطيل التنمية، واضطراب الاقتصاد، وانتشار الفساد والظلم والمحسوبية. وتعطل عملية وقيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وتقوي الدكتاتورية، كما أنها

(1) Interviewee 1.

تنتهك حقوق الإنسان، وتعزز انتشار الشائعات وعدم اليقين، وبالتالي إخفاء القضايا الأكثر أهمية في عمان[1]. كذلك، فإن السيطرة على المعلومة تؤدي إلى فقدان كل من وسائل الإعلام الرسمية والخاصة لمصداقيتهما، مما يضطر الشعب للجوء إلى وسائل إعلامية خارجية للحصول على معلومات موثوقة[2].

من التداعيات الواضحة نتيجة السيطرة على المعلومة، عدم ظهور أي خطاب بديل، مما يؤدي إلى تفسير واحد للأحداث فقط. هذه القيود تفضل الرقابة الذاتية بين الصحفيين وتفضل انتشار الشائعات والأخبار الزائفة؛ إذ إن السيطرة الصارمة على المعلومة وغياب التعددية تعني أنه لا توجد طريقة للتحقق أو تأكيد أو إبطال الشائعات بشكل احترافي. وهكذا، يمكن للشائعات أن تنتشر وتكتسب نفس قوة ومصداقية الأخبار الحقيقية[3]. إن تضليل النظام الحاكم للعامة وصرف انتباههم عن القضايا المهمة، يؤثر في قدرتهم على معالجة الأحداث اليومية، المحلية والدولية[4].

---

(1) Interviewee 2, 9, 11 & 14.

(2) Interviewee 3 & 4.

(3) Interviewee 10.

(4) Interviewee 6.

4.2 المقاومة الشعبية

رغم محاولات النظام الحاكم لعزل عُمان سياسيًا كدولة ومجتمع عن تقلبات محيطها العربي، إلا أنه في فبراير 2011 اندلعت مظاهرات وقُمعت بالقوة[1]. ومع ذلك، دفع التقدم التكنولوجي في الاتصالات، وخاصة في مجال وسائل التواصل، العمانيين لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي كمنافذ إعلامية بديلة ليتمكنوا من الانخراط في النقاشات السياسية، وزيادة فرصهم في التعبير السياسي وخلق آراء عامة بعيدة عن سرديات النظام[2].

وعلى الرغم من السيطرة المركزية لنظام الحكم على وسائل الإعلام، إلا أن وسائل التواصل الاجتماعي، الفيسبوك على وجه الخصوص، قدمت للعمانيين مساحة لا لممارسة حقهم في التعبير عن آرائهم السياسية فقط، ولكنها أيضًا مدّتهم بمساحة لـ "الصحافة البديلة" كرد فعل مضاد لسيطرة نظام الحكم على وسائل الإعلام[3]. وجد العمانيون المتأثرون بالربيع العربي، والمستخدمون لوسائل التواصل ومواقع الشبكات، ضالتهم في

---

(1) Takriti 2013.

(2) Stepanova 2011.

(3) Al-Shamsi, 2015.

فيسبوك كمنصة قوية للتأثير في الرأي العام وأداة تسهل تنظيم الأنشطة السياسية على أرض الواقع. كما مكّنت وسائل التواصل الاجتماعي الكثير من الناشطين السياسيين، والناشطين على وسائل التواصل، من تحويل نشاطهم من الكتابة في المنتديات والمدونات، إلى استغلال الميزات التفاعلية الجديدة المرتبطة بـ فيسبوك.

وبالتالي، كان رد فعل النظام الحاكم صارمًا تجاه ناشطي وسائل التواصل، إذ أُعتقل العديد بتهمة الدعوة إلى احتجاجات غير قانونية، وإهانة السلطان، والإخلال بالنظام العام[1]. وأكدت منظمة فريدم هاوس، عام 2013، إن تصنيف عُمان "قد انخفض عدة درجات بسبب اعتقال المدافعين عن حقوق الإنسان، ودعاة الإصلاح السياسي، وزيادة القيود على حرية التعبير في المنصات الإلكترونية"[2]. كما أكدت منظمة العفو الدولية، عام 2014، إن بعض المواقع الإخبارية على شبكة الإنترنت التي اتبعت خطًّا معارضًا للحكومة نتج عنها اعتقالات لاحقة واستجوابات من قبل الأجهزة الأمنية[3]. وكان تصنيف عُمان في المؤشِّر العالمي

---

(1) Amnesty International 2012.

(2) Freedom House 2013.

(3) Amnesty International 2014.

لحرية الصحافة، عام 2019، وفقًا لـ "مراسلون بلا حدود"، 132 من بين 180 دولة، والذي تحسّن تحسنًا طفيفًا عن عام 2013 إذ كانت في المركز الـ 141[1].

إن وسائل التواصل توفّر المزيد من الحرية للأشخاص لمشاركة المعلومات والأدوات للتحقق من دقة البيانات الرسمية. هناك بعض المشروعات والمبادرات الإعلامية المستقلة التي ظهرت بعد 2011، ولكنها بدأت بالأفول نتيجة ضغط نظام الحكم. ويفضل نظام الحاكم العماني إن كانت هناك أصوات أخرى أن تمر عبر القنوات الخاضعة لسيطرته لتجنب التدقيق الدولي وعدم اتساق الرواية الداخلية[2].

لدى عُمان، تاريخ حافل بحركات "المعارضة" المعاصرة. إذ طالب المواطنون في جميع أنحاء البلاد بالتغيير وتحدوا سيطرة الدولة بعدة طرق قبل عام 2011، ومع ذلك، في عام 2011، احتشد الشعب بشكل جماعي وطالبوا، من بين عدة مطالبات أخرى، بإصلاحات ديموقراطية، وإيجاد حلول للبطالة المتفشية، والتحقيق في الفساد، وسيطرة الدولة على الإعلام.

---

(1) Reporters Without Borders 2013 & 2019.

(2) Interviewee 1, 4 & 9.

الطريقة التي أدار بها الإعلام هذه الاحتجاجات لم تُفد إلا في تسليط الضوء على هذه الاحتجاجات، ومرة أخرى هُدّد هؤلاء الأشخاص وصُنع منهم عبرة. يطرح العديد من المدونين العمانيين البارزين، والصحفيين المستقلين، وناشطي حقوق الإنسان، وبعض الأشخاص الحاملين لألقاب حكومية، العديد من التساؤلات ويتحدون سيطرة النظام الحاكم على وسائل الإعلام. وللأسف فإن بعض هؤلاء الأشخاص لم يعرفوا إلا بعد اضطهادهم من قبل جهاز أمن الدولة. والكثير منهم يعيشون الآن في المنفى، ولا يزال بعضهم نشطاء خارج البلاد[1].

لا يحق لأي مسؤول حكومي التعبير عن رأيه صراحةً في أي وسيلة إعلامية دون إذن صريح من مجلس الوزراء. والقوانين الإعلامية عقب "الربيع العماني" عام 2011، شُددت ومُنح المسؤولون الحكوميون سلطة الرقابة أو مراقبة وسائل الإعلام، فضلًا عن منح المدعي العام وأجهزة الأمن، سلطة تقديرية واسعة في ما يتعلق بتفسير قوانين الإعلام ومتابعة الملاحقات الجنائية. بالإضافة إلى ذلك، صدر مرسوم سلطاني عام 2014، جعل من المستحيل فعليًّا على أي فرد التعبير عن رأيه من خلال المنصات المحلية أو الأجنبية دون التعرض لخطر مواجهة قضية زعزعة أمن

(1) Interviewee 5.

الدولة أو زعزعة التماسك الاجتماعي. يرتبط هذا المرسوم بشكل مباشر بقانون الجنسية الجديد الصادر عام 2014[*] والذي يمنح السلطات صلاحيات واسعة ومهمة لتجريد العماني من جنسيته، دون إمكانية اللجوء إلى السلطة القضائية. وبالتالي، تخضع القوانين للتأويل والتطبيق التعسفي[1].

وقد تحدى مئات المواطنين القيودَ المفروضة على وسائل الإعلام منذ تطور وسائل التواصل. كما أسهم العديد من المدوِّنين العُمانيين في رفع مستوى حرية التعبير، خاصة عبر وسائل التواصل. وكان تشديد القوانين الخاصة بالتدوين من قبل السلطات العُمانية دليلًا على نجاح هذه المبادرات. اعتقل مئات المواطنين في السنوات الأخيرة بسبب منشور على تويتر أو فيسبوك أو حتى نص على واتساب. وظهرت بعض المبادرات الإلكترونية المستقلة، لكنها مُنعت من قبل الأجهزة الأمنية، أو قُيدت كما في حالة مجلة الفلق، وصحيفة البلد الإلكترونية، أو أُجبر أصحابها المبادرون على مواصلة نشاطهم من الخارج، مثل شبكة مواطن الإعلامية التي تتابع نشاطها من لندن[2].

(*) انظر (الملحق 4) للمزيد من التفاصيل.

(1) Interviewee 9.

(2) Interviewee 2, 6 & 12.

كانت هناك جهود ذات قيمة لتحدي سيطرة الدولة على وسائل الإعلام، خاصة منذ 2011(*). إذ أُنشئت العديد من المجلات والصحف والمؤسسات الإعلامية المستقلة، من بينها جريدة الزمن، وشبكة مواطن الإعلامية، وصحيفة البلد الإلكترونية، كما سبقت الإشارة، إلا أن جميع الصحف والمجلات العُمانية المستقلة أُغلقت في الفترة من 2015 إلى 2016. إذ أعلنت شبكة مواطن الإعلامية، في عام 2016، والتي اعتُقل رئيس تحريرها في يونيو/ حزيران لعام 2012، وحُكم عليه بالسجن لمدة سنة ونصف السنة لاتهامه بعدة تهم منها الإخلال بالنظام العام والتجمهر، بأنها أُجبرت على التوقف عن النشر بسبب ما وصفته بأنه "أسباب خارجة عن إرادتها، والأهم لديها هو أمن وسلامة الكُتّاب والصحفيين" العاملين في "مواطن"، فضلًا عن حقيقة أن رئيس تحرير "مواطن" تعرّض للمضايقات وأُدين في عدة مناسبات. وحاليا يقيم في المملكة المتحدة كلاجئ سياسي منذ يوليو/ تموز 2015، بعد أن سحبت السلطات وثائقه الرسمية (جواز السفر والبطاقة الشخصية) لأكثر من 8 أشهر، وحتى وقتنا الحالي.

(*) انظر (الملحق 3) للاطلاع على أهم المشاريع الإعلامية المستقلة التي حاولت مقاومة سيطرة نظام الحكم على الإعلام والسيطرة على المعلومة بشكل عام.

وفي سبتمبر 2016، قضت محكمة في مسقط بالإغلاق النهائي لجريدة الزمن، وحُكم على ثلاثة من الصحفيين العاملين بها بالسجن، لمدد تراوحت من عام إلى ثلاثة أعوام، بتهم شملت "الإخلال بالنظام العام، وإساءة استخدام الإنترنت، والتقليل من هيبة الدولة". أصدرت المحكمة العليا، في أكتوبر 2017، حكمها النهائي الذي يؤكد الحكم السابق بالإغلاق الدائم لجريدة الزمن. كما أعلنت آخر صحيفة مستقلة في عُمان، البلد، عن إغلاقها النهائي في أكتوبر 2016، وفسرت ذلك بأنه لا يمكنها متابعة العمل في ظل الظروف السائدة[1].

حاول بعض أعضاء مجلس الشورى (الغرفة المنتخبة من مجلس عمان) اقتراح تعديلات تشريعية لتسهيل الوصول إلى المعلومات وحرية التعبير. مشروع قانون الوصول إلى المعلومات، ما زال موجودًا لدى مجلس الوزراء منذ أكثر من ثماني سنوات. ولم يتم تمرير مسودة القانون المقترح من قبل المجلس بسبب الآراء المتضاربة حول ضرورة وفعالية هذه الحرية المدنية[2].

خلاصة القول، إن حرية الرأي والتعبير مقيدة ومحدودة بالأدوات التشريعية والممارسات الأمنية المختلفة، فضلًا عن

(1) Interviewee 3, 8 & 10.

(2) Interviewee 11.

الوضع الاجتماعي والديني والثقافي. كما أن حرية التعبير محدودة من ناحية الكتابة النقدية، في الصحافة ووسائل التواصل، وفي الخطاب الديني، والشؤون العامة. ويواجه الكُتّاب في عُمان الكثير من التحديات، على سبيل المثال: تمنع كتبهم من النشر والتداول في الإعلام العُماني[1].

"لذلك فإنه يمكن القول بأن فلسفة إدارة المعلومة في السلطنة فلسفة غامضة وغير مؤطرة بالأطر القانونية بقدر ما هي عرضة للأهواء السياسية والأجهزة الأمنية. إن أهم الأدوات المستخدمة في ضبط الكتابة ومصادرتها يتمثل في مراقبة الكتاب واعتقالهم ومحاسبتهم، ومراقبة صفحاتهم وتغريداتهم ومنشوراتهم، وتشديد الرقابة على نصوصهم، أو قد يصل الأمر إلى التهديد بالسجن وإغلاق الصحف المستقلة، عبر جهات حكومية مختلفة وغير واضحة أو غير شفافة. فالكاتب في السلطنة يواجه الكثير من التحديات في النشر والتداول والنقد"[2].

ومع ذلك، فلن يدوم هذا الوضع طويلًا؛ لأنه يتعارض مع طبيعة الواقع المعاصر، إذ لا يمكن لأي فصيل أو نظام حاكم احتكار تدفق المعلومات إلى أجل غير مسمى. ونظرًا لأن التقدم

---

(1) Interviewee 14.

(2) Ibid.

التكنولـــوجي في مجـــال المعلومـــات في تســـارع دائـــم، فـــإن التكنولوجيا ستخلق طرقًا جديدة لتوحيد الجنس البشري وفهمه بشكل أعمق. ستُمكّن التكنولوجيات المختلفة وسهلة المنال الناس جميعًا، بغض النظر عن طبقاتهم الاجتماعية، أو ديانتهم، أو ثقافتهم، من الحصول على المعلومات من أكثر المؤسسات سرية وأشدها حماية، والتي يمكن إعادة استخدامها لمكافحة الفساد وحماية حقوق الإنسان[1].

(1) Interviewee 13.

خاتمة

لا توجد، حتى تاريخنا هذا، دراسة متخصصة حاولت تحليل الوضع في الصحافة العُمانية وعلاقته بنظام الحكم العماني، وهو ما قامت به هذه الأطروحة. كما قامت بتقييم تداعيات السيطرة على المعلومة، على الوعي الجمعي العُماني، وانعكاساتها على التعبئة الشعبية الموجهة. كذلك درست الأطروحة المشاريع الإعلامية التي برزت كنوع من أنواع المقاومة لهذه السيطرة.

كما قامت الدراسة بعمل مقاربة من خلال النظريات السياسية إلى أن هناك الكثير من أوجه الشبه بين نظام الحكم الاستبدادي ونظام الحكم الشمولي المطلق. إلا أن أنظمة الحكم الشمولية المطلقة تتميز عن أنظمة الحكم الاستبدادية بجهودها المبذولة للسيطرة على السياسة والمجتمع بما يتجاوز إصدار القوانين. إذ تسعى إلى تنظيم جميع الجوانب في حياة المواطنين، العامة والخاصة، ولا توجد مؤسسات اقتصادية أو ثقافية لا تخضع لسيطرة نظام الحكم. وتشير جميع الدلائل إلى أن سلطنة

عمـان ليسـت دولـة اسـتبدادية فحسـب، بـل هـي دولـة شـمولية مطلقة.

أكد جميع من شارك في المقـابلات التي أجراهـا الباحـث - رغـم خلفيـاتهم المختلفـة - علـى أن الإعـلام العُمـاني، وقطـاع التعليم، والفضاء العام، تخضـع بشـكل كامـل إلـى سـيطرة النظـام الحاكم. كما أن كل أشكال وسائل الإعـلام، سـواء كانـت خاصـة أو حكومية، مكتوبة أو مسـموعة أو مرئيـة، تخضـع أيضًـا بأكملهـا إلـى سـيطرة نظـام الحكـم. وتـبرهن شـهاداتهم، بجانـب دراسـة القانون العماني، أن نظام الحكم العُماني هـو أكثـر مـن كونـه نظامًـا اسـتبداديًّا؛ إذ يسـتخدم النظـام التشـريعات والقـوانين لحجـب المعلومة، وإضفاء الشرعية على انتهاكات حقـوق الإنسـان كـأداة لمعاقبة المعارضين.

كذلك يخضع التعليم لسيطرة صـارمة مـن قبـل نظـام الحكـم. إن وجـود صـورة السـلطان قـابوس في أول صـفحة مـن أي كتـاب مدرسي، وفي واجهة كل فصل، أمام أعين الطـلاب لترسـيخ صـورة الحاكم الأب في عقل الأطفال لتمجيده وتعظيمه وتأكيد وجـوده في كل مفصل من مفاصـل الحيـاة، مـا هـو إلا أحـد مظـاهر شـكل هـذا النظام[1]. "أينما تولي وجهك فستجد ما يُمثل سلطة النظام الحـاكم

(1) Interviewee 8.

ويذكرك به. حتى الشوارع، والمساجد، والمباني تسمى باسم السلطان قابوس. صورته موجودة في جميع المباني الحكومية وفي العديد من المنازل. كما تخضع المناهج الدراسية للرقابة الشديدة وتبرز ملامح رواية الدولة في الفصول الدراسية وأفنية المدارس"[1]. والطلاب يجبرون على عدم معارضة المحتوى أو تحديه[2]. هناك قدر كبير من الإحباط والخوف غير المعلن، الأمر الذي ينتج عنه رقابة ذاتية من المواطنين أنفسهم بدافع الخوف. كما يخضع الفضاء العام للسيطرة، إذ يتم تجريم التجمعات العامة، والتظاهرات والاحتجاجات بموجب القانون العماني[3].

ظهرت أيضًا أفكار غير متوقعة من تحليل بيانات المقابلات؛ فرغم أن استجابات المشاركين في المقابلات أشارت كلها إلى أن الدولة تتمحور حول شخص السلطان وأن وسائل الإعلام في عمان تخضع لتوجيه كامل من قبل النظام الحاكم، إلا أن اثنين فقط من المشاركين استخدما مصطلح "الشمولية المطلقة" لوصف نظام الحكم العُماني، بينما وصفه بقية المشاركين بالديكتاتوري أو الاستبدادي.

---

(1) Interviewee 5.

(2) Interviewee 9.

(3) Interviewee 5 & 9.

إن هـذا البحـث كـان محـدودًا بسـبب ضـيق الوقـت وعـدة عوامـل أخـرى، مثـل حساسـية الموضـوع والظـروف السياسـية للباحث، الأمر الـذي زاد مـن صـعوبة التواصـل مـع عينـة البحـث والاستجابة بشكل فعّال؛ إلا أن الدراسة استطاعت تـوفير مقاربـة دقيقـة في هـذا المجـال. بـذل الباحـث أقصـى جهـده ليقـدم للقـراء الأدلـة التـي جمعهـا مـن مقابلاتـه مـع عـدد مـن الأكـاديميين والصحفيين والخبراء في هذا المجال. كذلك لم يكن هـذا العمـل قـادرًا علـى تقـديم قائمـة شـاملة لجميـع القيـود المفروضـة علـى وسـائل الإعـلام العمانيـة، وكـان مـن الممكـن أن يسـتفيد مـن التواصل المباشر مع المشرعين والصحفيين لولا ظروف الباحث والقيود المحلية. بيد أن هذا يُترك للدراسات المستقبلية التـي قـد تتمكن من التوسع في ذلك.

لفهم أفضل لتداعيات النتائج، يمكن للأبحاث المستقبلية أن تتناول كل منـاحي السيطرة علـى المعلومـة في عُمـان، مثل التعليم والفضاء العام، فضلًا عن تأثيرها في وعـي العقـل الجمعـي العمـاني والحيـاة السياسـية والاجتماعيـة. إضـافة إلـى ذلـك، يتعـين علـى الدراسـات المسـتقبلية أن تحلـل السـمات المختلفـة التـي يُمكـن استخدامها للتمييز بين المصطلحات التالية، وفقًـا للبيئـة السياسـية العُمانيـة: "نظـام الحكـم" Political Regime، و"المنظومـة

السياسية" Political System، و"الدولة" و"الحكومة".

علاوة على ذلك، ستحتاج الدراسات المستقبلية إلى تناول مدى تأثير الإمبريالية البريطانية في شكل وطبيعة النظام الحاكم في عمان. إذ يعتقد الباحث أن بريطانيا لا تزال تؤدي دورًا محوريًّا في عُمان، رغم صعوبة التحقق من المعاهدات التي تمت الموافقة عليها بعد تولي السلطان قابوس السلطة بسبب سياسة التصنيف المتعلقة بالوثائق السرية. إذ وفقًا لمعاهدة عام 1891، لا يحق لعُمان اتخاذ أي موقف سياسي دون استشارة بريطانيا، والتأكيد على حق بريطانيا في امتلاك الامتياز التجاري في عُمان. استمر هذا التعاون بعد تولي قابوس السلطة، إذ كانت أهم شخصيتين ساعدتا في التأسيس لنظام حكمه هما "السلطان الأبيض تيم لاندن"، المستشار السياسي والاقتصادي الأقدم لدى السلطان قابوس، و"إنطوني آشورث"، مستشار الدعاية والإعلان والبوابة الرئيسية للمعلومات[1].

يسيطر السلطان قابوس على المجتمع العُماني عبر المراقبة، تمامًا مثل الأخ الأكبر في رواية أورويل 1984. ويشبه قابوس الأخ الأكبر من ناحية أن كليهما يُقدّر المعلومة ويعلم أنها تعني القوة. تُوضح هذه الرواية التي تصور مجتمعًا ديستوبيًّا، أنه بدون

(1) Al-abri 2013.

الخصوصية والحرية في القراءة والتعبير والتفكير، يصبح البشر عبيدًا لدى الأنظمة الحاكمة. يتصرف الأخ الأكبر من موقع قوة وسلطة كبيرة غير مرئية تحرس المجتمع، ومثل السلطان قابوس، يحظر التفكير المستقل ويراقب المعلومة بصرامة، ويعاقب من يعصون الأوامر. يُوسَم المعارضون بأنهم غير وطنيين، وليس لديهم انتماء، وسيئو السمعة ويتم التمييز ضدهم.

لهذا السبب، بُني الأساس المنطقي لهذه الرسالة على الحجة القائلة بأن الدليل المثالي على وجود الصفات الشمولية المطلقة داخل نظام الحكم العُماني هو تقييد حرية التعبير والسيطرة التامة على المعلومة. حيث يحظر الكلام والتفكير بدعوى "الصوابية السياسية" الذي يفرضه نظام الحكم العُماني، والذي غالبًا ما يصاحبه حظر وحذف محتوى إعلامي غير مريح، فضلًا عن استخدام تطهير حقيقي للغة بما يتناسب والصوابية السياسية للنظام. ولهذا، فإن بعض الآراء مقبولة لدى نظام الحكم العُماني، بينما يُعتبر بعضها الآخر غير مسموح به بتاتًا.

هناك سبب رئيس آخر وراء هذا التلاعب ألا وهو لتفادي أي اضطرابات محتملة بين الرعية، ولقمعه إن حدث، إذ لا يُسمح بنشر المواد الصحفية التي تنتقد متجاوزة الخطوط الحمراء التي يضعها النظام، بينما يستخدم نظام الحكم العُماني المعلومات

المضلِّلة والبروباجاندا لأهداف سياسية تتماشي مع شكل النظام. يُمكن أن تُحرّف المعلومة في إطار الدفاع عن البيروقراطية العُمانية أو الإطار السياسي الشمولي المطلق، عادة عن طريق قمع أو إخفاء أو تشويه الحقائق، التي يمكن التحقق منها بموضوعية أثناء وضعها في سياق مختلف، أو صرف الانتباه عن الحقيقة عن عمد.

يفهم النظام الحاكم وسائل الإعلام بوصفها أداة دعائية صرفة، إذ عليها أن تظهر النمو الشكلي والجهود التنموية التي تحدث في عُمان، والتأكيد على سمات الخصوصية العمانية. كذلك يرى النظام أن الصحافة يجب أن تعمل كجسر بين مواطني عُمان والمحيط الخارجي، وتعتمد استراتيجيته على تمكن الإعلام من ترسيخ مفهوم المواطنة الحقيقية التي تتناسب وسياسة النظام، وهذا من ضمن مفاهيم غيرها أخرى. وأوضح مثال على ذلك هو وجهة نظر الأجهزة الأمنية العُمانية، إذ يفضِّلون النظر إلى النصف المملوء من الكأس فقط، عوضًا عن النصف الفارغ.

يعي نظام الحكم العماني أن دور الإعلام يتمثل في تقديم الجانب الإيجابي فقط من عُمان، ويقوم في بعض الأحيان بتحريف الحقائق، ويعطي لبعض الأخبار أهمية مبالغًا فيها

باعتبارها منجزات هائلة. وبالتالي، فإن كونك صحفيًا في عُمان هو أمر صعب للغاية: فهو يتطلب مرونة وقدرة على قياس الخطوط الحمراء للنظام. المنظور الصحفي الحقيقي في عمان غائب: الرواية الوحيدة المقبولة هي تمجيد السلطان وأفعال نظامه. مع ذلك، ورغم هذه السيطرة الكاملة على المعلومة، إلا أن هناك جهودًا فردية ومشتركة بُذلت لمجابهة هذه القيود، في محاولة لمقاومة سيطرة نظام الحكم على المعلومة.

الملحق 1

المقابلات

المقابلة 1	دكتوراه في العلوم السياسية وأكاديمي
المقابلة 2	لاجئ سياسي، وكاتب، وناشط في مجال حقوق الإنسان
المقابلة 3	دكتوراه في العلاقات الدولية وأكاديمي
المقابلة 4	كاتب، وحاصل على ماجستير في الفلسفة
المقابلة 5	طالب دكتوراه في السياسة
المقابلة 6	لاجئ سياسي، وكاتب، وناشط في مجال حقوق الإنسان
المقابلة 7	كاتب مختص في السياسة والعلاقات الدولية
المقابلة 8	بكالوريوس في القانون وناشط في مجال حقوق الإنسان
المقابلة 9	بكالوريوس في العلاقات الدولية
المقابلة 10	دكتوراه في السياسة وأكاديمي
المقابلة 11	كاتب وحاصل على ماجستير في الاقتصاد السياسي
المقابلة 12	بكالوريوس في دراسات الشرق الأوسط وناشط في مجال حقوق الإنسان
المقابلة 13	كاتب وحاصل على الماجستير في السياسة
المقابلة 14	دكتوراه في الفلسفة وأكاديمي

الملحق 2

خارطة الإعلام العماني

الاسم	النوع	سنة التأسيس	الممولون الأساسيون	الممولون الثانويون
وكالة الأنباء العُمانية	حكومية	1970	ميزانية الدولة	إعلانات حكومية وخاصة
جريدة عمان	حكومية	1975	ميزانية الدولة	إعلانات حكومية وخاصة
التلفزيون العُماني	حكومية	1975	ميزانية الدولة	إعلانات حكومية وخاصة
جريدة الوطن	خاصة	1971	محمد سليمان الطائي (مؤسس الجريدة ورئيس تحريرها، رجل أعمال وعائلته مقربة جدًّا من نظام الحكم العُماني)	إعلانات حكومية وخاصة – دعم سنوي من قبل نظام الحكم
جريدة الشبيبة	خاصة	1990	عيسى محمد الزدجالي (مؤسس الجريدة ورئيس تحريرها – رجل أعمال وعائلته مقربة جدًّا من نظام الحكم العُماني)	إعلانات حكومية وخاصة – دعم سنوي من قبل نظام الحكم
جريدة الرؤية	خاصة	2009	حاتم الطائي (مؤسس الجريدة ورئيس تحريرها –	إعلانات حكومية وخاصة – دعم سنوي من قبل نظام الحكم

الاسم	النوع	سنة التأسيس	الممولون الأساسيون	الممولون الثانويون
			رجل أعمال وعائلته مقربة جدًّا من نظام الحكم العُماني، وعضو حالي في مجلس الدولة "أعضاء المجلس يعينهم السلطان")	
صحيفة أثير الإلكترونية	خاصة	2013	إعلانات حكومية وخاصة	دعم سنوي من قبل نظام الحكم
راديو هلا إف أم	خاص	2007	مقبول بن حميد آل صالح (المؤسس، رجل أعمال ووزير سابق، وعائلته مقربة جدًّا من نظام الحكم العُماني)	إعلانات حكومية وخاصة – دعم سنوي من قبل نظام الحكم
راديو الوصال	خاص	2008	خالد حمد البوسعيدي (المؤسس، رجل أعمال وأحد أفراد العائلة المالكة)	إعلانات حكومية وخاصة – دعم سنوي من قبل نظام الحكم
منتدى سبلة عمان	خاص	2005	إعلانات حكومية وخاصة	دعم سنوي من قبل نظام الحكم

الملحق 3

مشاريع إعلامية مستقلة

الاسم	النوع	سنة التأسيس	الحالة
منتدى فرق الإلكتروني	مستقل	2004	مغلق
منتدى الحارة الإلكتروني	مستقل	2006	مغلق
جريدة الزمن	خاصة مؤسسها هو إبراهيم عبد الله المعمري. * ملاحظة: الجريدة كانت تُدعم من قبل "علي ماجد المعمري" الذي كان يعد ثاني أقوى رجل بعد السلطان قابوس قبل 2011 (الربيع العُماني). لذا كانت تعتمد الجريدة على تمويله بجانب الإعلانات الحكومية والخاصة. ورغم أن هذه الجريدة كانت جزءًا من وسائل الإعلام التي ذكرتها في	2007	مغلقة • نشرت جريدة الزمن، في يوليو 2016، تقريرًا من جزأين عن فساد نائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء رئيس المحكمة العليا إسحاق البوسعيدي، وبعض القضاة وأعضاء الادعاء العام. • بعدها حُكم على رئيس تحرير الجريدة، ومدير التحرير، وأهم صحافييها، بالسجن لفترات مختلفة، كانت أقسى عقوبة هي السجن لمدة ثلاث سنوات في البداية، وتم تخفيفها إلى سنة واحدة عند الاستئناف.

الاسم	النوع	سنة التأسيس	الحالة
	الفصل السابق، إلا أنها بمجرد أن نشرت التقرير المكوّن من جزءين والذي ذكرته آنفًا، حدث لها ما حدث.		• أصدر وزير الإعلام أيضًا، في 9 أغسطس 2016، أمرًا بإغلاق الجريدة ووقف نشرها. • أصدرت المحكمة العليا، في 5 أكتوبر 2017، قرارًا بإغلاق جريدة الزمن نهائيًّا.
صحيفة البلد الإلكترونية	مستقلة	2012	مغلقة • أعلنت صحيفة البلد في بيان لها على موقعها، في 30 أكتوبر 2016، أنها ستعلّق النشر. ولم يُذكر صراحة السبب الرئيس الذي دعاها لذلك، رغم أن بيانها ألمح إلى وجود "ضغوط" تُمارس على الصحيفة. • علم المركز العماني لحقوق الإنسان أن المخابرات (الأمن الداخلي) استدعت رئيس تحرير صحيفة البلد واحتُجز للاستجواب لمدة ثلاثة أيام، وبعد إطلاق سراحه، نُشر البيان الذي أُعلن فيه عن تعليق صحيفة البلد. • وفقًا لمصدر المركز العُماني لحقوق الإنسان،

الاسم	النوع	سنة التأسيس	الحالة
			فإن السبب الرئيس، وليس الوحيد، وراء استدعاء رئيس التحرير لاستجوابه هو أن البلد قد نشرت تقريرًا مترجمًا من رويترز يشير إلى أن عمان كانت إحدى الدول التي كانت الأسلحة تُهرّب منها إلى اليمن.
شبكة مواطن الإعلامية	مستقلة	2013	انتقلت إلى المنفى للعمل. • عانى مؤسسها ورئيس تحريرها من مضايقات الأجهزة الأمنية في عُمان، والتي بلغت ذروتها باحتجاز جواز سفره وأوراقه الشخصية بعد أن مُنع من السفر. وقبل ذلك، هُدد واحتجز لعدة مرات. • قرر رئيس تحريرها في 17 يوليو 2015 مغادرة عُمان وطلب اللجوء السياسي للمملكة المتحدة. • في 14 يناير 2016، أعلنت مواطن تعليق العمل بعد المضايقات المتكررة لعدد من موظفيها من قبل الأجهزة الأمنية، والتي تضمنت الاحتجاز

الاسم	النوع	سنة التأسيس	الحالة
			والتهديد. • حجبت السلطات العُمانية الموقع الإلكتروني لمواطن في 3 مايو 2017، الذي يوافق اليوم العالمي لحرية الصحافة، بمجرد أن أعلنت استئنافها النشر. • لا يزال موقع مواطن محجوبًا في عُمان وبعض الدول الخليجية والعربية الأخرى. وفي عمان أي شخص يرتبط اسمه بـ "مواطن"، لا يزال يتعرض للمضايقات في الكثير من الأحيان.
مجلة الفلق الإلكترونية	مستقلة	2010	ما زالت تعمل مع الكثير من المضايقات والتهديدات. ولا تمتلك أي حرية في النشر، رغم أن مؤسسيها يؤمنون بحرية التعبير ويرغبون في الحصول على مساحة أكبر.

* تستند البيانات الواردة في هذا الجدول إلى تقارير "مراسلون بلا حدود"، والمركز العماني لحقوق الإنسان، ومنظمة القلم الدولية، ولجنة حماية الصحفيين CPJ، وبعض من تمت مقابلتهم.

الملحق 4

قانون الجنسية

المرسوم السلطاني رقم 2014/38

الفصل الرابع: فقد الجنسية وإسقاطها وسحبها

المادة (20)

تسقط الجنسية العمانية عن العماني بصفة أصلية إذا ثبت أنه:

1. ينتمي إلى جماعة أو حزب أو تنظيم يعتنق مبادئ أو عقائد تضر بمصلحة عمان.
2. يعمل لحساب دولة أجنبية بأي صفة كانت، سواء كان عمله داخل عمان أو خارجها، ولم يلبِّ طلب الحكومة العمانية بترك هذا العمل خلال الأجل المحدّد.
3. يعمل لصالح دولة معادية تعمل ضد مصلحة عمان.

المادة (21)

تُسحب الجنسية العمانية مِنْ كل مَنْ مُنحت له إذا:

1. توافرت شروط إسقاط الجنسية العمانية المنصوص عليها في المادة (20) من هذا القانون.

قائمة المصادر والمراجع

Articles:

Al-Mashikhi, M., 2015. 'The Effecting Factors in The Mass Media in the Sultanate of Oman: A field study on Omani Journalists'. *Journal of Arts and Social Sciences*, Vol.8, (1), pp.115-138.

Al-Shamsi, Y. K., 2015. 'Freedom of Expression in the Omani social MediA: Comparative Analysis Between Private and Government - Owned Media on Facebook'. *International Journal of Arts & Sciences*, Vol.8, (03), pp. 483-496.

Barzilai-Nahon, K., 2009. 'Gatekeeping: A critical Review'. *Annual Review of Information Science and Technology*, Vol.43, (1). pp 433-478.

Gill, P. et al., 2008. 'Methods of Data Collection in Qualitative Research: Interviews and Focus Groups'. *British Dent Journal*, Vol.204, (6). pp.291-295.

Stepanova, E., 2011. "The Role of Information Communication Technologies in the Arab Spring". *Ponars Eurasia*, Memo No. 159.

Worrall, J., 2012. Oman: The Forgotten corner of the Arab spring. *Middle East Policy*, Vol.19, (3), pp 98-115.

Books:

Alhashmi, S., 2013. The Omani Spring: A Reading of Implications and Contexts. Beirut: Dar Alfarabi.

Alhussini, A., 2003. *Influence on Media Content: Domestic News Production Processes at Four Omani Print News Organisations*. Thesis submitted for the degree of Doctor of Philosophy at the University of Leicester: Centre for Mass Communication Research.

Ansu-Kyeremeh, K., 1998. *Perspective on Indigenous Communication in Africa*. Ghana: School of Communication Studies Printing Press.

Arendt, H., 1958. *The Origins of Totalitarianism*. 2nd ed. London: Penguin Classics.

Chernow, B & Vallasi, G., 1993. *The Columbian Encyclopedia*. 5th ed. Boston: Houghton Mifflin.

Cinpoes, R., 2010. *Nationalism and Identity in Romania: A History of Extreme Politics from the Birth of the State to EU Accession.* London: I B Tauris & Co Ltd.

Conquest, R., 2001. *Reflections on a Ravaged Century*. New York: W. W. Norton & Company. p. 74.

Curtis, M., 1979. *Totalitarianism. New Jersey:* Transaction Publishers.

DeFleur, M. & De Fleur, M., 2009. *Mass Communication Theories: Explaining Origins, Processes, and Effects*. Abingdon: Routledge.

Krieger, J., 2001. *The Oxford Companion to Politics of the World*. 2nd ed. Oxford: Oxford University Press.

Lewin, K., 1943. *Forces Behind Food Habits and Methods of Change.* Washington, *DC*: Bulletin of the National Research Council.

McNair, B., 2000. *Journalism and Democracy: An evaluation of the Political Public Sphere*. London: Routledge.

Mefalopulos, P., 2008. Development Communication Sourcebook: Broadening the Boundaries of Communication. Washington, DC: World Bank.

Murphy, B., 1996. Benet's Readrer's Encyclopedia. New York: Harper Collins.

Nasser. H. M., 2015. *Media Theories*. UAE: University book house.

Orend, B., 2002. *Human rights: Concept and context.* Peterborough: *Broadview Press.*

Orwell. G., 1949. *Nineteen Eighty-Four*. New York: Harcourt, Brace & Co.

Pipes, R., 1995. *Russia Under the Bolshevik Regime*, New York: Vintage Books.

Schultz. J., 1998. *Reviving the Fourth Estate: Democracy: Accountability and the Media*. Cambridge: Cambridge University Press.

Sekiguchi, M., 2010. *Government and Politics - Volume I*. EOLSS Publications.

Shaw, I., 2012. *Human rights journalism: Advances in Reporting Distant Humanitarian Interventions*. London: Palgrave Macmillan.

Shoemaker, P. J. & Vos, T., 2009. *Gatekeeping Theory*. New York: Routledge.

Takriti, A., 2013. Monsoon Revolution - Republicans, Sultans, and Empires in Oman, 1965-1976. Oxford: Oxford University Press.

Valeri, M. 2009. *Oman: Politics and Society in the Qaboos State*. London: C Hurst & Company Publishers Limited.

Newspapers:

Aaronovitch, D. (2013) *1984: George Orwell's Road to Dystopia* [online]. Available from: BBC News: https://www.bbc.co.uk/news/magazine-21337504

Achcar, G., 2017. '*Can the people bring down the regime while the state is still in* place?'. Bedayat Magazine. Vol.16. [online]. Available from: https://www.bidayatmag.com/archive/2017/05

Al-abri, B. (2013) *Timothy Landen: Contemporary Lawrence of Arabia* [online]. Available from: https://www.alfalq.com/?p=5820

Albalad Newspaper (2012) *Shura Council: The issue of "sovereign ministries" will be discussed constitutionally* [online]. Available from: http://goo.gl/9PJSYc

Alfazari, M., (2015) *The Omani contractual constitution between ambitiousness and excuse of popular readiness* [online]. Muwatin Media Network, Muwatin magazine, Issue 17. Available from: https://muwatin.net/archives/2486.

Alruoya Newspaper (2016) *Issuing the standard of the Omani Dashdasha* [online]. Available from: https://alroya.om/post/176499.

Khamis, A. (2010) *Omani law impedes hundreds of Omani children of getting birth certificate,* Alruoya Newspaper, 24 May.

The Economist (4 December 2014). "Oman's Succession After the sultan" [online]. Available from: https://www.economist.com/middle-east-and-africa/2014/12/04/after-the-sultan

Websites:

Amnesty International (2012) *Oman* [online]. Available from: http://files.amnesty.org/air12/air_2012_full_en.pdf

CPJ (2016) *Third Journalist from Azzaman Newspaper Arrested in Oman* [online]. Available from: https://cpj.org/2016/08/third-journalist-from-azamn-newspaper-arrested-in-.php

Freedom House (2013) *FREEDOM on the NET 2013... A Global Assessment of Internet and Digital Media* [online]. Available from: https://freedomhouse.org/sites/default/files/resources/FOTN%202013_Full%20Report_0.pdf

Freedom House (2018) Freedom in the World 2018 - Oman [online]. Available from: https://www.refworld.org/docid/5b2cb855a.html

Ministry of Information (1984) *The Printing and Publishing Law* [online]. Available from: https://www.omaninfo.om/files/Rules/2.pdf

Ministry of Legal Affairs (1996) *The Omani Basic Law* [online]. Available from: http://www.mola.gov.om/basicstatute.aspx

Ministry of Legal Affairs (2018) *The Penal Code* [online]. Available from: http://www.mola.gov.om/Download.aspx?Lid=213

Pen International (2016) *Oman: Targeting of Journalists, Rights Defenders & Activists Must Stop* [online]. Available from: https://pen-international.org/news/oman-targeting-of-journalists-rights-defenders-activists-must-stop

Reporters Without Borders (2019) *Independent Newspapers Forced to Close* [online]. Available from: https://rsf.org/en/oman

The Omani Centre for Human Rights (2018) *Press Freedom in Oman: Almost Non-existent* [online]. Available from: https://ochroman.org/eng/pressfreedom/

Thomas, O. (2018). *News Values* [online]. Available from: https://www.owenspencer-thomas.com/journalism/newsvalues

Encyclopaedia Britannica. Absolutism [online]. Available from: https://www.britannica.com/topic/absolutism-political-system

Cambridge Dictionary. Absolutism [online]. Available from: https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/absolutism

محمد الفزاري

باحث وكاتب وصحافي عماني يقيم في المملكة المتحدة – لندن.
مؤسس ورئيس تحرير شبكة مواطن الإعلامية.

صدر للمؤلف:

- خطاب بين غيابات القبر، رواية، دار الانتشار العربي، 2013م.
- عمان.. تحديات الحاضر ومآلات المستقبل، إعداد وتحرير، دار مسارات للنشر والتوزيع، 2016م.
- اللايقين، حكاية، دار عرب للنشر والترجمة، 2018م.

تناقش هذه الدراسة فرضية أن مستوى وشكل السيطرة على الإعلام في سلطنة عمان يرتبط ارتباطًا وثيقًا بطبيعة المنظومة السياسية الحاكمة في الدولة. وتهدف الرسالة إلى دراسة «نظام الحكم» العُماني وعلاقته بالسيطرة على المعلومة في وسائل الإعلام العُمانية، ونتائج هذه السيطرة على الوعي السياسي والتعبئة السياسية في البلاد.

تستعرض الرسالة أدبيات مهتمة بالسياسة والإعلام بكلتا اللغتين العربية والإنجليزية، مُستندةً إلى تحليل وسائل إعلام عُمانية ومقابلات تمت مع (أربعة عشر) مثقفًا، عمانيًا وغير عماني، ممن هم على دراية بشؤون السلطنة، وكذلك مع متخصصين في الإعلام والسياسة العُمانية.

وقد عكس توصيف النظام العماني في ردود من تمت مقابلتهم، الطرائق التي يوصف بها النظام في الأدبيات الحالية، كدولة استبدادية. كما تطرح هذه الدراسة من خلال القانون العماني والنظريات المتاحة وكذلك إجابات من تمت مقابلتهم مقاربة حول الطريقة المثلى في فهم «نظام الحكم» على أنه نظام شمولي مطلق يسيطر بشكل كامل على المؤسسات الإعلامية ويحجّم الوصول إلى المعلومة. كما يستعرض هذا العمل أيضًا كيف أن هذه السيطرة قادت إلى ظهور مشاريع مستقلة كنوعٍ من أنواع المقاومة.

ISBN: 978-614-01-3133-0
9 786140 131330

جميع كتبنا متوفرة على الإنترنت
في مكتبة نيل وفرات. كوم
www.nwf.com

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.
www.asp.com.lb - www.aspbooks.com